طلعنا عالحريّة

نصف شهرية، سياسية، ثقافية، مستقلة

العدد 74

2016 / 8 / 2

أنتم بخير؟
ما هو سبب القصف؟!

مجلة مستقلة، تعنى بشؤون الثورة السورية، نصف شهرية، تطبع وتوزع داخل سوريا وفي عدد من مخيمات اللجوء والتجمعات السورية في الخارج

أنتم بخير؟
ما هو سبب القصف؟!

افتتاحية بقلم أسامة نصّار

يدعمنا تضامن الأصدقاء والمحبّين مع المجلة والعاملين فيها بعد تعرض مكتب طلعنا عالحرية في الغوطة الشرقية للقصف بالطيران الحربي، كما تدعمنا أيضاً استفسارات المتابعين عن موعد الإصدار القادم، واحتجاجات قرّاء لعدم وصول المجلّة مطبوعة لمناطقهم. بالإضافة للتفاعلات والتعليقات على موقع وصفحات المجلة. ولا نملك غير الشكر والامتنان ومبادلة المشاعر والمواقف لكل هؤلاء.

ليست المرة الأولى التي يتعرض فيها مكتب طلعنا عالحرية للقصف، ولا نعرف إن كان مستهدفاً بذاته مع تجمع المؤسسات المدنية المجاورة، أم أنه جزء من حرب الأسد وحلفائه على البلد وأهلها.

بين أسئلة كثيرة تتأكد من سلامة الجميع ومعنوياتهم، يمرّ سؤال بعد كل مناسبة مشابهة: (ما هو سبب القصف؟)!

لم يعد يزعجنا أننا بالنسبة لكثير من أصدقائنا الإعلاميين ونشطاء حقوق الإنسان في العالم -الغربي خاصة- جزء من الوظيفة؛ يوثقون مآسينا ويتابعونها، وهم في مكاتبهم ليقبضوا رواتبهم.

ما هو سبب القصف؟

سؤال بسيط وشائع.. وغبي!

رغم أن الإصابة مباشرة إلا أن الجميع بخير، فما عدا إصابتين خفيفتين لطفلين من الجيران، لم تنجم عن الضربة إلا أضرار مادية.

إصلاح أو تغيير الشبابيك والأبواب وكثير من قطع الأثاث، إزالة الأنقاض وتنظيف الغبار والشحار، ترقيع خزانات المياه، إعادة وصل خطوط الكهرباء والماء، إعادة ضبط الستالايت (أو جهاز الانترنت إن وجد).. غسل كل شيء من الغبار ورائحة البارود.. وغيرها، مهام روتينية اعتاد عليها كل السوريين في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام. وطالما الخسائر في الممتلكات، فنحن -بفضل من الله- بألف خير، وعليه العوض.

ما هو سبب القصف؟

وهل هناك أي شيء في العالم يمكن أن يستدعي قصف مدرسة؟ أو مستشفى أو سوق شعبي أو جامع أو منطقة سكنية؟ أو مؤسسة تقدم الخدمات للسكان.. أو مكتب مجلّة!

ما هو سبب القصف؟

لم يعد يقتصر طارحو مثل هذا السؤال على الصحافيين الغربيين أو المغرضين.. بل من الممكن أن تسمعه من زملاء سوريين وثوريين! وأكثر من ذلك، فإنه من الشائع أن يعلّل سكان المناطق التي تتعرض لقصف مفاجئ أو غير اعتيادي من النظام، بأن الأخير (أكل قتلة) على جبهة كذا كذا، وهذا ردّه!

رهيب! يخسر النظام موقعاً بمعركة عسكرية، فيردّ بقصف مدينة (قد) يكون فيها عسكر، لكنّ فيها سكاناً ليسوا عسكراً. والأرهب أن يصل الاستلاب بالمدنيين سكان المنطقة المقصوفة إلى أن يتفهموا سبب تعرضهم للقصف وخراب بيوتهم على رؤوسهم!

لا يجعل شيوعُ قصف المدن على أهلها منه أمراً مباحاً ولا نزيهاً.. على الإطلاق. فتكرار الخطأ لا يجعله صحيحاً أو طبيعياً. وإنما يجعله خطأ كبيراً. أو خطأ شائعاً. مهما كان مرتكبه.

والقتال وإن كان لابدّ، فيكون للمقاتلين، تقاتل من يقاتل.. فقط. وليس أهله أو من يسكنون منطقته. أو حتى من يوالونه دون أن يشتركوا في القتال.

ما هو سبب القصف؟

الأسوأ من السؤال أن نجد مبرراً لطرحه، ونجتهد في إيجاد جواب له.

ما هو سبب القصف؟

بسيط وشائع وغبي...

ونذل!

طلعنا عالحريّة

مجلة نصف شهرية تعنى بشؤون الثورة
تطبع وتوزع داخل المدن والقرى السورية
وفي بعض مخيمات اللجوء

www.freedomraise.net

- المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير
- الجريدة غير ملزمة بنشر كل ما يردها من مواد.

رئيس التحرير ليلى الصفدي

تفاعل معنا عبر صفحاتنا على الإنترنت

facebook.com/freeraise
twitter.com/freedomraise
info@freedomraise.net

معاون رئيس التحرير: أسامة نصّار
قسم حقوق الإنسان: أنور البني
قسم المرأة: يارا بدر
المحرر الاقتصادي: وائل موسى
الغلاف: سمير خليلي
كاريكاتير: سمير خليلي - هاني عباس
زملاء مختطفون في الغوطة الشرقية: رزان زيتونة - ناظم حمادي

في خطورة قرار النصرة وأهميته

ماهر مسعود

منطقياً وعقلياً وأخلاقياً، ليس هناك أي جديد في تحوّل جبهة النصرة و"فكّ ارتباطها بالقاعدة"، فمن يصدِّق أن المنهج الشرعي والعقائدي لجبهة النصرة قد تغير بتغيير الاسم، لا يختلف بتاتاً عمّن يصدِّق أن الأسد قد يتحول ليصبح ديمقراطياً، أو من صدَّق وقال سابقاً إنه "رئيس شرعي منتخب ديمقراطياً".

لكن بالمعنى السياسي والبراغماتي، فإن التغيير الذي قامت به النصرة ليس تغييراً شكلياً، والقرار الذي اتخذته هو قرار هام على قدر ما هو خطير، وهو قرار يفتح الأبواب على المجهول وغير المتوقع، ويزيد من خلط الأوراق والتعقيدات الحاصلة على المستويين الداخلي والخارجي.

ربما يعلم الجميع، أن جبهة النصرة لم تقم بأي عمل إرهابي أو مقاتل خارج سوريا، وأن الغالبية العظمى من مقاتليها سوريون، وأن الوجهة الأساسية لعمليات النصرة الحربية كانت ضد النظام السوري، وضدّ فصائل الجيش الحر أيضاً، وأن المناطق التي يقصفها العدوان الروسي الأسدي هي مناطق سورية ليست خاضعة بالكامل لسيطرة النصرة، وأن الغالبية العظمى من الضحايا هم مدنيون، وجلّ التدمير الحاصل هو للمنشآت المدنية والمشافي والمدارس، كما أن جبهة النصرة تقيم التحالفات الصلبة مع غيرها من الفصائل الإسلامية المعتدلة وغير المصنفة إرهابياً ضمن "جيش الفتح" والجبهة الشمالية والجنوبية..

وكل ما سبق يشير إلى أن النصرة لم تشكّل ولم تكن منذ بدايتها خطراً على الخارج، بل كانت وما زالت، خطراً على الداخل السوري وحده، وربما كانت (قبل ظهور داعش عام 2013) من أكثر أعداء النظام المفيدين له سياسياً وعسكرياً، ولكن في هذا كله ما يحيل إلى أن السبب الموجب دولياً لاعتبار النصرة منظمة إرهابية؛ أي ارتباطها بالقاعدة، قد سقط اليوم، ويحيل أيضاً إلى أن مشكلة جبهة النصرة هي مشكلة سورية داخلية يقع على عاتق السوريين وحدهم حلّها، وهي مشكلة "باقية وتتمدد" طالما أن المُسبِّب الأول للمشاكل المتعددة، والمُخرب الأول والأكبر لسورية مستمرٌ على رأس السلطة، ومستقطب لكل أنواع الغزو والاحتلال والإرهاب الممكنة.

من السذاجة السياسية مطالبة النصرة بتغيير عقيدتها، وهو ما يعلم الجميع أنها لن تتغير بجرّة قلم أو بكشف الجولاني عن وجهه وإزالة حجابه، لكن من السذاجة والدناءة انتظار تصفيتها بالقوة عبر العدوان الروسي الأسدي، وهو ما يتسابق عليه الكثيرون من أهل المعارضة قبل الموالاة، وهو أيضاً ما يعلم الجميع أنه لن يحصل قبل تحويل مدن بأهلها مثل حلب وإدلب إلى "مزارع بطاطا" على ما يتغنّى به موالو الأسد المهللون لحصار حلب اليوم.

رسالة الجولاني موجهة للداخل قبل الخارج، فهو يعلم تمام العلم، أن الاتفاق الروسي الأمريكي قد يدفع الفصائل الأخرى للابتعاد عن النصرة، وربما يدفع مقاتليه للتخلي عنه والانسحاب نحو الفصائل "المعتدلة" بالمعيار الأمريكي، وأن الضغط الشعبي سيتزايد ضدّه مع تزايد القصف، المُستهدِف للمدنيين قبل العسكر، في مناطق انتشار الجبهة، وأن الدول الداعمة لن تتمكن من فتح فمها أمام الشرعية الدولية المستحصلة لقصف الإرهاب القاعدي والداعشي، ولذلك فإن قرار النصرة يضع الداخل والخارج أمام استحقاقات جديدة، فمع التخلي عن القاعدة والبعد العالمي للنصرة (حتى ولو كان شكلياً)، يورِّط الجولاني جميع الفصائل الأخرى والأهالي معه في مواجهة العدوان القائم والاتفاق الأمريكي الروسي الجديد، ويسحب الذرائع؛ الشكلية أيضاً، التي يقدمها التحالف الدولي لقصف المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة.

بالمعنى السياسي، لا يجب على المعارضة الوقوف في الصف الأمريكي الروسي الأسدي ذاته، وهو الموقف الذي يشكك ولا يرحب بخطوة النصرة باعتبارها خطوة شكليّة، والذي يعتبر في العمق أن جميع الفصائل الإسلامية هي فصائل إرهابية لابد من استئصالها بالقوة، وهذا بالضبط ما يقوله الأسد وحلفاؤه للغرب وللسوريين أيضاً.

قليل من التحلّي بالمسؤولية الأخلاقية والسياسية تجاه من تبقى على قيد الحياة في سوريا لا يضر، فإن كانت النصرة مشكلة كبيرة للثورة، وهي كذلك، فهذا لا يعني الاستنجاد بجميع أعداء الثورة لاستئصالها بمن فيها ومن هي بينهم ومن يعانون منها أكثر من غيرهم. وأما العيش في بحر المثاليات الثورية للمراقبين "الثوريين" في الخارج والداخل، وكأن الثورة في بداياتها السلمية، أو كأنها ثورة ضد نظام ملائكي مسالم وشرعي، فهذا ما نتركه لمن يريدون إخراج الواقع من رأسهم، وعدم إخراج رأسهم من الواقع، وما يقع.

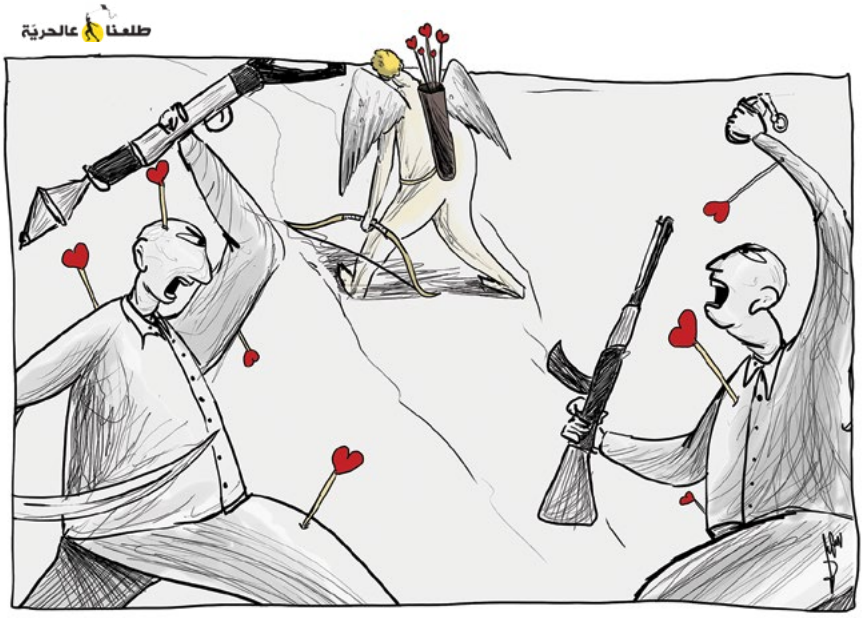

جديدُ الفظاعة

شوكت عرز الدين

حدثان إرهابيّان؛ أحدهما في مدينة "نيس" الفرنسيّة، والثاني في مدينة "حلب" السوريّة: إرهابيٌ يقود شاحنة ويدوس "عدوّه البعيد" من البشر لمسافة اثنين كيلو متر، وزمن يتجاوز ثلاث دقائق، وآخر يحزُّ عنق "عدوّه القريب" لمدة تتجاوز ثلاثين ثانية! فهل من جديدٍ في هذين الفعلين الفظيعين؟!

الجديد جديدان؛ جديدٌ في زمن فعل القتل الذي استهلكه القاتل، وجديدٌ في غياب "مبدأ الهوية" أثناء تبرير القتل في الحادثتين! والفظاعة فظاعتان أيضاً؛ فظاعةُ القتل نفسه، وفظاعةُ تبريره!

الجديدُ بهذا الفعل الفظيع هو استمرارُ فعل القتل مع الزمن وكأنه "نشاط"؛ كاللعبِ والسباحة والعزف، في حين كان القتل سابقاً، كحالة لا كنشاط، نقطةٌ واحدة في محور الزمن: فقطع الرقبة بالسيف لحظة، وتفجير الجسد بالآخرين لحظة، وصدم طائرة لبرج "التجارة العالميّ" لحظة كذلك.. بينما حزّ الرقبة لحظات متوالية! ودهس البشر كذلك!

جديدُ الفظاعة وغرابته هو جديد القاتل كزمن مستمر في حالة القتل. وينقلنا هذا الجديد من حالة ناطقة بذاتها البشعة والفظيعة إلى "نشاط" يدوم لحظات عدّة مُعمِّقاً البشاعة والفظاعة لدرجة نوعيّة! ففعلُ القتل بذاته، عادةً، لحظيٌّ وحاليٌّ وآنيٌّ في خط الزمن الممتد إلى ما لا نهاية له، وليس فعلاً ممتدًا ومستمرًا على هذا الخط. فالقتلُ كفعل مستمر أو كنشاط مع تغير الزمن يختلف عن القتل كحالة في لحظة زمنيّة مُقتطعة؛ القتل الثاني نقطة في خط الزمن، بينما القتل الأول عدة نقاط مستمرة!

من هنا، استوقفني جديد الإرهاب مؤخراً! وينبع هذا الجديد من تناقضه مع اللّغة الراسخة والمقعّدة والمقوننة التي تماشت مع "القتل-اللحظة" وعبّرت عنه ووضعت له القواعد، ولكنها لم تنتبه "للقتل-الاستمرار" لأنّه جديدٌ! وكذلك ينبع الجديد من غياب "مبدأ الهوية" عن محاولات التفكير في هذا القتل الفظيع وتبريره والبحث في أسبابه وإلقاء المسؤولية على أعداء أساسيين. فطالما أنَّ ما هو ليس هو، أو الشيء ليس نفسه، سينتج عن غياب "مبدأ الهوية"، الذي يفيد الخروج من الاختلاط، تنامي حضور "مبدأ المخلوطة"! وهذا مبدأ لا يُقيم المعرفة بالشيء من جهة، ويُذهب بطريقه مسؤولية النفس الفرديّة أدراج الرياح من جهة.

ولأنّه لا تقدم بدون فكرة الجديد، ولأنَّ التقدم يمكن أنْ يكون بالقتل والتدمير كما يمكن أنْ يكون بالولادة والتعمير، فإنَّ القتلَ كنشاط مستمر وكفعل ممتد هو حالةٌ جديدة وغريبة متقدمة على سابقاتها من أفعال القتل.

لا يجوز مثلاً بقواعد اللّغة الإنكليزيّة أن أقول: أنا أدهس البشر الآن وما زلت أدهسهم، أو أنا أحزُّ عنق فلان الآن وما زلت أحزّه، أو أنا أقطع إصبعي الآن وما زلت أقطعه. دهس وحزّ وقطع.. انتهى الفعل بدون استمرار زمنيّ كنقطة معزولة. أما كلحظة غير ممتدة زمانياً يجوز أن أقول وأعبر عن هذه الأفعال، ولكن كفعل ونشاط مستمر لا يجوز ذلك لُغوياً رغم حدوثه العيانيّ مؤخراً. ولأنّه لا وقائع تاريخيّة تشير إلى عكس هذه المفارقة في الماضي، بُنيت القاعدة اللّغويّة على هذا الشكل. أما الآن، وبعد وقوع الحدثين، اعتقد أنّه يجب تصحيح القاعدة النحويّة التي لا تُجيز هذا التعبير؛ لأن هناك واقعتان، على الأقل، وقعتا وفيهما استمرار وامتداد زمنيّ بفعل القتل و"نشاطه". وكتقريب للفكرة نجد اللّغة العربيّة مثلاً لا تُفاضل بين حالات الموت ولا بين حالات الوجود كذلك؛ فلا نقول فلان أموت من فلان أو فلان أوجد من فلان! فاللّغة بنت الوجود الاجتماعي للبشر، وتُعبر عن هذا الوجود. وعندما ينحو الوجود الاجتماعي منحىً جديداً تتجاوب اللّغة مع الجديد وتسعى للقبض عليه وتمثيله. وكطرفة على تجاوب اللّغة، تداول السوريّون فعلَ "انتحروه" للقبض والتعبير عن واقعة قتل "محمود الزعبي" الذي قيل إنّه انتحر، ليُعبّر عن انتحاره بفعل فاعل هو سجانه!

لا يجوز في الفعل المستمر (continuous) التعبير عن القتل لأنه فعل غير مستمر، فكيف صار مستمراً؟! هذا ما أدعوه جديد الفظاعة. أي أننا أمام فعل مخالف لأوجه إنتاج البشر لوجودهم عبر آلاف السنين.

أما عن الجديد في التعبير والتفكير عن الحادثتين في مواقع التواصل الاجتماعية الافتراضية، فهو تفكير لا

يُقيم معرفة لغياب "مبدأ الهوية" في هذا التفكير. فبدلاً من الإشارة إلى النفس الفرديّة التي قامت بالفعل، يتم الإشارة إلى النظام السوريّ والإيرانيّ والروسيّ مثلاً، أو إلى دين القاتل أو طائفته أو جنسيته. فالشيء هو نفسه أو ما هو هو؛ أي "أ هي أ" في الصيغة الرمزيّة، وليس خفياً أنَّ هذا المبدأ مبدأٌ أرسطيٌّ يتجاوز عمره الألفية الثانية. ولكن غيابه يؤكد غياب مسؤولية النفس الفرديّة التي طالما أكد عليها دين الله الواحد؛ اليهودية والمسيحية والإسلام. ويؤكد أيضاً على الاختلاط؛ الشيء الذي يقوّض إمكانية المعرفة وإمكانية الحكم المعرفي وإمكانية تحميل المسؤولية فيبقينا في الاختلاط ضائعين.

وهذا يؤسس لممارسة جديد الفظاعة هذا، والتأقلم معه عن طريق التغذية الراجعة. ونلاحظ فيه ذهاب الخوف والقرف والخجل وتنامي الفخر والاعتزاز بالفعل الفظيع.

هنا لا أناقش القتل عموماً، بل جديده، ولا أناقش التعذيب، بل فعل القتل كفعل مستمر يتناقض مع إنتاج الحضارة الإنسانية التي لم تُبح التعبير عنه قبلاً لغيابه في الممارسة، وما ظهوره الآن إلا في سياق "ما بعد حداثي" جديد كل الجدة عما ألفناه سابقاً. إنّه التحول من الحالة إلى النشاط!

بالطبع لسنا هنا في سياق تطوير اللغة وجعلها تُعبِّر عن حالات الحاضر الجديدة، ولكننا نؤشر إلى نمو الفظاعة الجديد، غير المألوف في تاريخ البشر، ونؤشر على ضحالة النظارات التي نضعها ونرى الأمر الفظيع والبشع في جديده رؤية نمطيّة تنتمي للبروباغندا الحضارية، بدون رفع قيمة الإنسان فوق جميع القيم كغاية أولى.

عن أشياء لا يمكن تصوّرها

عماد العبار

Unthinkable، هو اسم لفيلم أمريكي صدر في العام 2010، ويحكي قصّة خبير عسكري أمريكي متخصّص بالمتفجّرات والقنابل الذريّة. يعتنق الإسلام، بعد أن كان منتدباً للعمل في بلاد إسلامية متفرّقة كالعراق، وأفغانستان، وإيران. ويعتنق معه نظرة عموم العالم الإسلامي تجاه وطنه الأم، أمريكا.

يقرّر الرجل الانتقام من أمريكا، ليس هذا فحسب، بل و إظهار الوجه الحقيقي لها، فيقوم بتجهيز ثلاث قنابل نووية يوزعها على ثلاث ولايات أمريكية، بهدف إيقاع أكبر عدد من الضحايا.. ثمّ يقوم يوسف، وهو الاسم الجديد للأمريكي بعد اعتناقه للإسلام، ببثّ تسجيل يعلن فيه للأمريكيين عن اعتناقه للإسلام، وعن خطّته، وعن مطالب محددة سيعلن عنها في وقت لاحق..

يُعتقل الخبير، ويَحضر متخصّص في التعذيب لانتزاع الاعتراف منه حول أماكن وجود القنابل قبل قدوم موعد انفجارها، و يبدو الفيلم، للوهلة الأولى، كما لو أنّه فيلمٌ كلاسيكيٌ تقدِّم فيه هوليود الإسلام كمثال للوحشية، وتُظهر أمريكا كضحيّة تنتصر في آخر المطاف، كما هو معتاد في هذا النوع من الأفلام الموجّهة.

لكنّ النصف الثاني من الفيلم يأتي صادماً، ومخالفاً للتوقعات، فبينما يعتقد المشاهد أنّ المتّهم هو الذي وقع في قبضة المخابرات الأمريكية، يظهر له بعد ذلك أنّ العكس هو الصحيح، تماماً! إذ يتّضح أنّ المتّهم "الإرهابي" هو المخطّط لسير الأحداث. وتُظهر مجريات التحقيق، الذي يتحول تدريجياً إلى تعذيب وحشي، أنّ الرجل قد تقصّد عدم التخفّي كي يُسهّل مهمة العثور عليه، وأنّه كان يعلم جيداً بالمصير الذي ينتظره، وكان على أتمّ الاستعداد لذلك أيضاً..

تتصاعد وتيرة التعذيب، ويبدأ تقطيع أصابع المتهم الواحد تلو الآخر، مع جرعات متناوبة من الكهرباء والإرهاق، وبقيّة ممارسات التعذيب التي تجري على يد خبير متخصّص في انتزاع الاعترافات، والأعضاء أيضاً..

ومشهد التحقيق هذا، بوحشيّته، يشكل محور القصّة؛ ففيه يظهر المتهم مستعداً جيداً لتلقّي أشدّ أنواع التعذيب. يظهر أيضاً وجه أمريكا المضيء، ممثلاً بعملية الإف بي آي، والتي تعجز عن إيقاف آلة التعذيب الوحشية، ممثّلة بالمتخصّص التابع للسي آي إي..

لم تكن احتمالات التعذيب غائبة في الأصل عن حسابات المتهم، بل اتضح أنّها كانت أداة في يده، وهو الذي أختار أن يكون في مكانه ذاك على كرسي التعذيب، ليُظهر أمام الأمريكيين الذين يشهدون مذبحه، الوجه الحقيقي لأمريكا؛ أمريكا المستعدّة لفعل ذات الأفعال الوحشيّة التي تعيب على الآخرين فعلها، إن شعرت بالتهديد.. فقد تفعل ذلك مع مواطنيها إن تطلب الأمر، بعد نزع صفة المواطنة عنهم، وانتزاع كامل حقوقهم الدستورية والإنسانية معها..

تطلب العميلة من المتهم إثبات جدّيته، وصدق ادّعاءاته المتعلّقة بتلك القنابل، ويحقّق لها ذلك، ولكنّ ذلك سيكلّف سقوط 53 ضحيّة، بينهم أطفال ونساء. وهنا ينقلب الوجه الأمريكي الناعم إلى وجه آخر، وحشي وعنيف. تمسك العميلة بيدها سكين الذبح وتبدأ بغرز رأسها في جلد الإرهابي، الضحيّة هنا..

وهنا يحدث حوار تختلط فيه الأدوار بين المجرم والضحيّة. يقول المجرم "الضحيّة":

أتقولون إنني همجي؟ إذاً ماذا تكونون أنتم؟ وتنتظرون منّي الحزن على موت 50 مدني؟ وأنتم تقتلون هذا العدد في كل يوم...

ثمّة مشاعر متخبّطة لا بدّ وأنّ تشعر بها إن شاهدت القصّة قبل الثورات العربية؛ لا بدّ وأنّك تقمّصت الشخصية الأمريكية المهدّدة بالإرهاب، ثمّ لم تلبث أن تقمّصت شخصية الإرهابي الذي حوّله التعذيب الهمجي إلى ضحيّة، ثمّ تفاعلت مع من تمثل الوجه القانوني لأمريكا، ثم عدت إلى صفّ الضحيّة "المجرم سابقاً" وتعاطفت معه في وجه من يمثّل آلة التعذيب الأمريكيّة، ثم اكتشفت من السياق أنّ الوحش المتخصص بالتعذيب ما هو في الأصل سوى سجين ملاحق، ولا يملك الخيار، ولا يستطيع تبديلاً..

ولكن حين تعيد مشاهدة الفيلم في عصر الثورات، تحديداً بعد مرور أكثر من خمس سنوات على الثورة السورية، فإنّ التفاعل على المستوى الشعوري لن يكون كما كان عليه في المرّة الأولى.. ومن غير الممكن أن تمرّ على أحداثه بدون مقارنة مع الواقع المرعب..

فيما سبق، كان لمشاهد التحقيق والتعذيب الهوليودية تأثير مهول على من لم يعاني تجربة الاعتقال في أقبية المخابرات السوريّة، أو لم يرَ، أو يقرأ شيئاً عنها. لكن بعد الثورة السورية أصبحت تلك المشاهد: لا شيء، حرفياً! مقارنة بما جري ويجري في سوريا.

هل كان أسوأ مشهد رأيناه في الفيلم المؤثّر هو مشهد تقطيع الأصابع؟ أم قطع العضو الذكري للمتهم؟ أم اللسعات الكهربائيّة والإرهاب النفسي؟

أليست هذه المشاهد نذراً يسيراً ممّا رأته أعين الأمهات والآباء على أجساد أولادهم بعد استلامهم للجثامين، أو ما بقي منها؟

فهل ننسى علامات الحقد على جسد الشاب غياث مطر، و آثار الهمجية على جسد الطفل حمزة الخطيب، وما رأيناه في آلاف الصور التي سرّبت لضحايا أقبية الشيطان..

أم أنّ أقسى المشاهد كان مشهد ذبح زوجة المتهم أمام عينيه؟ أم محاولة قتل أطفاله كخيار أخير؟

هل نذكر هنا مشهد الرجل الحلبي الذي كانت عناصر من جيش الأسد يساومونه على رؤية أطفاله، مقابل السماح لهم باغتصاب زوجته، وكيف كان يجيبهم بعبارة تعجز هوليود عن الإتيان بمثلها: "مرتي روحي.. بنت عمي وتاج راسي"... إلى أن قُتل سحلاً بين الأقدام..

أم نذكر، على سبيل المقارنة اللاشعورية، آلاف اللواتي اغتصبن في أقبية التعذيب، أو أثناء المداهمات، أو اللواتي قتلن بعد اغتصابهنّ أمام أعين الآباء و الأمّهات، أم نذكر كيف ذُبح العشرات من أطفال الحولة، ومثلهنّ في مجزرة بانياس، وأكثر من هذا العدد في مجزرة الكيماوي في الغوطة الشرقيّة؟!

لا مناص من الاعتراف بأنّ هوليود قد فقدت جزءاً كبيراً من متابعيها في شرقنا الحزين، ولم يعد لمشاهدها القاسية تلك القدرة على رفع منسوب الأدرينالين في عروقنا. لقد فقدت أجسادنا ميزة القشعريرة أمام هول المشهد. حتى شعور الحقد الذي كان ينتابنا تجاه ممثّل الشرّ، أو آلة التعذيب، لم يعد كما كان في السابق..

للأسف، ما حدث في سوريا تجاوز حدود الخيال الإجراميّ في هوليود. فالتعذيب، الذي تبرّره القصّة بالخطر الوجودي الذي يهدّد الشعب الأمريكي ككل، لم يكن له ما يبرّره على الإطلاق في حالة شعب لم يطلب بادئ الأمر أكثر من الإصلاح ومزيد من الحريات السياسيّة، فكان التعذيب المنهج موجهاً ضدّ أكثريّة الشعب للحفاظ على فئة حاكمة، وليس للحفاظ على استقرار الشعب أو الأمّة.. كما في القصّة...

ولكن، ثمّة مفارقة غريبة في تشابه مآلات التعذيب.. ثمّة نهايات متشابهة جمعت بين ما لا يمكن تصوّره في القصّة وبين الأشياء التي لا يمكن تصوّرها في الواقع؛ ففي القصّة الهوليودية أفلح التعذيب الجسديّ، والنفسيّ: ذبح الزوجة ومحاولة قتل الأطفال، في انتزاع الاعتراف بمكان القنابل النووية الثلاث. إلّا أنّ المتّهم استطاع الانتصار على جلّاده آخر الأمر، فقد انتحر قبل أن يُنتزع منه الاعتراف بوجود القنبلة الرابعة، والتي يصل عدادها إلى الصفر مع اللحظة الأخيرة للقصّة..

سقط التعذيب، وانتصر الإرهابي، أو الضحيّة، لا فرق!

وكذلك الأمر في المذبحة السوريّة، فلقد أفلحت أصناف التعذيب، التي مورست في ظلمات أقبية المخابرات، في انتزاع الكثير من الاعترافات من أجساد على حافّة الموت، لكنّ آلة جهنّم أوصلت عدّاد القنبلة البشريّة إلى الصفر أيضاً.. كانت تلك لحظة انتهاء الثورة السلميّة التي تمّ معها قطع شعرة معاوية، بل و أطرافه أيضاً..

أمّا ما تبقّى من قصّتنا، فنحن نعيشه اليوم..

الإيكونيميست:
"دمشق المدينة الأسوء للعيش في العالم"
هل هي الشام حقاً؟!

يارا شامية

حين تتجول في شوارع دمشق ترى وجوه الأهالي قاسية قلقة، وعابسة لا تبتسم لشيء. فمدينة الياسمين غدت مدينة أشباح يملؤها الذعر والخوف، ويسود في أجوائها صوت القذائف ودوي الطائرات الحربية، تكبلها الحواجز الأمنية، وتخنقها زحمة مرورية واكتظاظ سكاني هائل.

حيث تقدر الحواجز بنحو 300 حاجز موزعة بمختلف أنحاء العاصمة، فضلاً عن قيام النظام بإغلاق عدة طرقات رئيسية توجد فيها أفرع أمنية تابعة لها، ما خلّف أزمات نقل حقيقية.

في السياق ذاته تقول "ريما" طالبة جامعية تقطن حي الميدان: "احتاج ساعتين كي أصل لكليتي في المزة" حيث تبدأ رحلتها بباص "هرشو" الذي لا يلبث أن يقف كي يتهافت الركاب عليه، وقلة منهم يحظى بكرسي للجلوس، ثم يعرقل طريقه حاجز جامع الحسن، الذي يسبب فوضى كبيرة نتيجة تمركزه بعقدة مرورية حسّاسة من جهة، ولأنه كائن تحت جسر الميدان من جهة أخرى.

بعد ذلك عليك أن تقطع حاجز الشويكة، ما يستغرق قرابة النصف ساعة، وصولاً لشارع خالد بن الوليد الشديد الازدحام، إلى أن يصل الباص لجسر فيكتوريا، فيصبح الامر أكثر سهولة.

من جانب آخر، يعاني سكان دمشق من أزمات معيشية تتعلق بالهجرة وغلاء الأسعار؛ فمع تدهور الليرة السورية تراجع متوسط رواتب الموظفين إلى نحو 70$، في حين تحتاج الأسرة السورية لمئتي دولار بالحد الأدنى لتعيش "بالكفاف" ناهيك عن تكاليف السكن؛ فإن كانت الأسرة مهجرة تحتاج بين 100 إلى 200 دولار شهرياً أجرة شقة فقط.

السيد أبو محمد نزح مع أطفاله الثلاثة من حي القابون، يقول: "طلعنا من بيتنا بالتياب اللي علينا" ويضيف: "استأجرت شقة بمساكن برزة بـ 60 ألف" علماً أن دخله لا يتجاوز الـ 90 ألف، يقول أبو محمد: "هالبلد صفيت للحرامية وبس"! وعند سؤاله عن ظروف معيشته يجيب: "ساترها الله.. شو الحل؟ أرخص من هيك بيت ما في.. والله اللحمة من سنة ما فاتت بيتي.. والديون عم تشر مني".

أما أبو هاني فنزح من دوما مع خمسة أولاد وأم مصابة بشظايا قذيفة وقعت قرب داره، يقول: "سكنت بغرفة في بساتين الرازي.. الفيران ما بتسكنها"! تلك الغرفة لم تسلم من "إصلاحات الأسد"، يضيف أبو هاني: "قالوا في تنظيم.. طلعونا بدون أي تعويض.. وصفيت أنا وعيلتي بالشارع".. "ما في أسرع منهم بالهدّ بس ليعمروا بدهم مليون سنة". تنظيم! وأي تنظيم ذاك الذي يلقي بمئات النازحين للطرقات؟ وهل حقاً الوقت مناسب للتنظيم أم هو إعادة توزيع ديموغرافي للسكان بما يتناسب مع أهواء النظام السوري؟ لما لم يكن التنظيم في المزة 86 مثلاً؟ الجواب بمنتهى البساطة برسم العصبة الطائفية، والأكثر سخفاً جواب محافظ دمشق بشر الصبان، في حديثه لإذاعة دمشق عن هذه المسألة، قال إن "أغلب أهالي بساتين الرازي لديهم أقرباء بالمزة شيخ سعد، بإمكانهم أن يقطنوا عندهم.

حال أبو محمد وأبو هاني هي حال 12 مليون مهجر سوري نزحوا من المناطق الساخنة لأخرى أكثر هدوءاً، ليلقوا مصيرهم على أيدي تجار لا يهمهم سوى تكديس خزائنهم المترعة بمزيد من الأموال، في ظل إهمال كامل من النظام السوري لهذه الكارثة الإنسانية. علماً أن بمقدوره حدها بمرسوم يضبط أجار العقارات.

يحاول السكان التأقلم مع هذه الظروف القاسية، وكثير منهم يعتمد على معونات من الجمعيات الخيرية إضافة للمساعدات الدولية التي تصلهم مسروقة، حتى في الآونة الاخيرة عمدت الحكومة السورية لتبديل ما تبقى لهم من منتجات دولية بأخرى وطنية من النخب العاشر بحجة دعم المنتج الوطني!

ليس الغلاء هو الهمّ الوحيد لأهالي دمشق؛ حيث تستمر معاناتهم من نقص الإمدادات في الطاقة الكهربائية، فقد تصل ساعات التقنين لـ 16 ساعة في اليوم، أي يقتصر وقت الكهرباء على 8 ساعات، اثنتين منهم بعد منتصف الليل.

ذلك بسبب فقد النظام السيطرة على معظم آبار النفط والغاز الطبيعي، ما أثر سلباً على إنتاج البلاد من الطاقة الكهربائية التي تراجعت بشكل كبير، مخلفة وراءها مشكلات كبيرة، لاسيما في القطاع الصناعي، فاضطرت المصانع أن تعتمد على مولدات تعمل بالوقود.. كل هذا ساهم بارتفاع أسعار المنتجات بمختلف أنواعها.

ما يزيد الحال سوءاً هو تقنين المياه لساعات طويلة وأحيانا لأيام، نتيجة إيقاف المعارضة ضخ مياه نبع الفيجة كورقة ضغط على النظام السوري لتلبية مطالبها.

أما على أطراف العاصمة فقد يستمر قطع المياه طيلة فصل الصيف، كما هو الحال في بلدتي صحنايا وجديدة عرطوز، فيعتمد الأهالي هناك على صهاريج مياه تعبأ من الأبار وتُباع لهم بأثمان باهظة.

في ظل هذه الظروف القاسية يعيش سكان دمشق التي صنفت سنة 2015 أسوأ مدينة في العالم، وفقاً لترتيب صادر عن مجموعة الإيكونوميست، بعد أن كانت من أكثر المدن أماناً.

المجلس المحلـي بمحافظة ريف دمشـق ينجز حملة ناجحة لرش المبيدات الحشـرية

عمر الخطيب

أنجز مجلس محافظة ريف دمشق حملة ناجحة موسعة لرش المبيدات الحشرية قام بها المجلس لتغطية كامل بلدات الغوطة الشرقية تحت مسمى "حملة الصحة للجميع" ، للاطلاع على التفاصيل قمنا بإجراء مقابلة مع السيد م. سمير بويضاني عضو مجلس محافظة ريف دمشق ورئيس مكتب المجالس المحلية في الغوطة الشرقية والمدير الإداري في المجلس المحلي لمدينة دوما.

- متى بدأت الحملة وما هي الجهات القائمة عليها؟

- بدأت الحملة منذ شهر تقريباً في 10 حزيران والجهة القائمة عليها هو مجلس محافظة ريف دمشق

- ما هي نشاطات حملة "الصحة للجميع" بشكل عام أم أنها تقتصر على رش المبيدات الحشرية؟

- نشاط الحملة يقتصر على رش المبيدات الحشرية للصحة العامة للقضاء على الحشرات الضارة والناقلة للأوبئة والأمراض بنوعيها الطائرة والزاحفة .....البعوض ، الذباب ، الصراصير.... إلخ

- ما الدواعي لحملة الرش؟ وهل هناك من مخاطر صحية حقيقية؟

من دواعي عملية الرش الوقاية من انتقال الأمراض من خلال الحشرات الطائرة والزاحفة.

قمنا بعملية الرش كواجب انساني بداية، ونحن لا نعيش في العصر الحجري، فلدينا الخبرات والمثقفين الجامعيين، وعلى مستوى عال من الوعي لمخاطر انتقال الأوبئة وتداعياتها ، وبعملنا هذا نوفر الكثير: أجور طبابة، أثمان أدوية، فنحن محاصرون، والحصول على الدواء أصعب بكثير من تأمين المبيدات، والأهم من ذلك الحد من معاناة الاهالي، وهذا يعكس اهتمامنا بصحة الاهالي الذين يعانون ظروف معيشية قاسية، تحت حصار جائر وعلى مرأى العالم الذي يدعي التحضر.

- كم تكلفة هذه المبيدات؟ وكيف يتم تغطية تكاليف الحملة مالياً؟

- كلفة عملية رش المبيدات الحشرية للصحة العامة في بلدات الغوطة الشرقية حوالي 13500 $ للمرة الواحدة والتي يفترض تكرارها كل 15 الى 20 يوما ولمدة 4 اشهر هي أشهر الصيف.

و يتحمل مجلس محافظة ريف دمشق تكاليف الحملة كاملة.

- كيف يتم الحصول على المواد والمبيدات الحشرية بالرغم من الحصار على الغوطة؟

- يتم الحصول على المبيدات الحشرية بشرائها من خارج الغوطة ، وبصعوبة كبيرة وأسعار مرتفعة.

وقد قام السيد سمير بشرح آلية العمل حيث قال:

- يتم إذابة (خلط) المبيد الحشري وهو خاص بالصحة العامة بالماء ويضاف إلى خزان المياه الخاص بالرش الرذاذي المقطور بآلية الجرار والمتصل ميكانيكياً به من خلال محور متصل بحركة الجرار ومضخة الضغط ، للحفاظ على حركة محور الدوران داخل الخزان لضمان ديمومة عملية المزج لأن المواد السائلة معلقة قابلة للترسب عند ركودها ، وتبدأ عملية الرش من قبل عمال ذوي دراية بخطورة سمية المواد عند تعرضهم إليها مباشرة ، ويتم عملهم ضمن شروط امن صحي بحمايتهم من خلال تدريبهم وتعليمهم لطريقة الرش ، إضافة لارتدائهم قفازات مطاطية وكمامات ، ودهن المناطق المكشوفة من وجوههم بمادة عازلة كالفازلين ، ويمنح كل عامل ليتراً من الحليب وبيضة واحدة عند قيامه برش صهريج واحد ، ويطلب إليه الاستحمام مباشرة بعد الانتهاء من عملية الرش.

يكون الرش بساعات الفجر الأولى أو ساعات قبيل الغروب إلى الليل وذلك للحفاظ على الرذاذ أكبر وقت ممكن في أماكن الرش ، كي لا يتبخر بالحرارة العالية الناتجة عن أشعة الشمس المرتفعة ، ويتم تحديد أماكن الرش الرئيسية :

محيط المدارس والمشافي والنقاط الطبية والمقابر والمصارف المطرية وغرف التفتيش (الريكارات) وضفاف الأنهار والحدائق والمساحات الخضراء ضمن البلدات والمدن والأشجار داخل المدن والبلدات ، وكذلك حاويات القمامة والمكبات الرئيسية ونقاط تجميع القمامة ، ونشترط عادة على المجالس المحلية في البلدات القيام بحملات نظافة وإزالة القمامة وترحيلها قبل رش المبيدات.

ونجري عادة بعض اللقاءات مع الأهالي لنتلقى ملاحظاتهم وردود أفعالهم تجاه الأمر.

- كيف كانت ردود أفعال المواطنين تجاه الحملة حتى الآن في المناطق التي تمت تغطيتها؟

- تلقينا عبارات الشكر والامتنان من أهالي الغوطة بعبارات تثلج القلب.

- ماهي أبرز المعوقات التي تواجه الحملة؟

- أكبر المعوقات هي عملية تأمين المواد والتي طلبنا من بعثة الأمم المتحدة تأمينها مستقبلاً ضمن حملات دعم الأمم المتحدة وهذا ما لا نعلم أنه سيتم أم لا.

السؤال: هل قمتم بعمل مثل هذه الحملة في أوقات سابقة ومتى كانت؟

- قمنا في العام الماضي برش المبيدات الحشرية للصحة العامة بالتعاون مع مكتب الخدمات الموحد في الغوطة الشرقية والمجلس المحلي لمدينة دوما

- ما هي المتطلبات اللازمة لديمومة هذا العمل؟

- يتطلب الاستمرار بهذا العمل الدعم المادي بسبب ارتفاع تكاليف وأثمان المبيدات، وثمن المازوت، بالإضافة إلى أجور العمال.

منظمات حقوق الإنسان قبل الثورة السوريّة

المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية

بدأ الحراك الفعليُّ لمنظمات حقوق الإنسان في سورية في أواخر الثمانينيات حيث، تأسست لجان الدفاع عن الحريات الديموقراطيّة وحقوق الإنسان من قبل مجموعةٍ من النشطاء كانوا بمعظمهم من أصولٍ ماركسيّةٍ، وقابلت السلطة هذا التحرّك بعنفٍ شديدٍ، فشنّت حملة اعتقالات بحقّ النشطاء شملت نحو سبعين ناشطاً، وأحالت سبعة عشر منهم إلى محكمة أمن الدولة العليا الاستثنائية وأصدرت عليهم أحكاماً تتراوح بين ثلاث سنواتٍ وعشر سنوات.

فكان هذا درساً واضحاً لإرهاب السوريين بعدم التفكير مطلقاً بحقوق الإنسان. وقد استوعب السوريون هذا الدرس القاسي، وتوقف أيُّ نشاطٍ حقيقيٍّ.. ولعلَّ النشاط الوحيد الذي استمرَّ هو محاولة بعض المحامين استغلال فرصة إحالة المعتقلين إلى محكمة أمن الدولة في أواسط التسعينيات، من بينهم نشطاء لجان الدفاع عن الحريات الديموقراطية وحقوق الإنسان، ونشطاء أحزاب سياسية أخرى مثل حزب العمل الشيوعي والحزب الشيوعي السوري "جناح رياض الترك" وجماعة الإخوان المسلمين، فشكلوا مجموعةً للدفاع عن المعتقلين في أواسط التسعينيات، كان الباحث معدّ هذا الملف واحداً منهم، دون أن نستطيع الإعلان عن وجودنا كمجموعةٍ منظمة.

وفي أواخر التسعينيات تمَّ تأسيسُ منظمتين خارج سوريا تعنيان بالوضع السوريّ، وهما اللجنة السورية لحقوق الإنسان في لندن عام 1997 التي كان مجلس إدارتها من خلفية إسلامية، واللجنة العربية لحقوق الإنسان عام 1998 التي كان مقرّها فرنسا أسستها السيدة اللبنانية "فيوليت داغر" وكان الناطق باسمها السيد "هيثم مناع" السوري، وكان بمجلس إدارتها التونسي السيد "المنصف المرزوقي" والسوري "ناصر غزالي" ومعظم أعضائها كانوا من خلفياتٍ قوميّة ويساريّة. وقد اهتمت اللجنة بالوضع السوريّ بشكلٍ خاصٍّ بسبب أن الناطق باسمها كان سورياً، مع اهتمامها بأوضاع حقوق الإنسان في العالم العربيّ كلّه.

واقتصر وجود منظمات حقوق الإنسان في سوريا على المذكورين فقط حتى نهاية عام 2000؛ حيث اشتعل نشاطٌ حقيقيٌّ في المجتمع السوري بعد وفاة حافظ الأسد، وتاق الشعب، ولاسيّما النشطاء، للتحرّر من السجن الذي يعيشون فيه، فانطلقوا لتأسيس مجموعاتٍ فاعلة؛ فتمَّ تأسيس عدة منتديات تعقد جلساتٍ نقاشٍ علنيٍّ حول الأوضاع السورية، كان أشهرها منتدى جمال الأتاسي ومنتدى عضو مجلس الشعب رياض سيف بالإضافة لأكثر من عشرة أخرى في مختلف المحافظات السورية. وتنادى النشطاء الحقوقيون لإنشاء جمعيةٍ تُعنى بأوضاع حقوق الإنسان، فتمَّ تأسيس الجمعية السوريّة لحقوق الإنسان عام 2001، وتمَّ تأسيس لجان إحياء المجتمع المدنيّ، وظهر حراكٌ في النقابات المهنيّة.

ومع هذا الحراك ابتدأ قمع السلطة السوريّة يتزايد، فشنّت حملة اعتقالات شملت عشرةً من رموز الحراك على كلِّ المستويات وأحيلوا لمحكمة أمن الدولة، حيث صدرت بحقهم أحكامٌ بالسجن لمدد تتراوح بين ثلاث إلى عشر سنوات، وتمّ إغلاق المنتديات، وتهديد النشطاء. ولاحقاً تمَّ اعتقال الهيئة الإدارية لمنتدى جمال الأتاسي الذين رفضوا إغلاقه، وتشكّلت هيئة الدفاع عن معتقلي الرأي والضمير، واللجنة الوطنيّة للدفاع عن معتقلي الرأي عام 2002 على خلفيّة اعتقالات ربيع دمشق 2001، كما تأسّس المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية الذي يرأسه الباحث في عام 2004.

وبعد أحداث مدينة القامشلي وانتفاضة الأكراد في سوريا عام 2004 تمّ تأسيس اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (الراصد)، ومنظمة حقوق الإنسان في سورية- ماف، ومنظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سورية- روانكة.

كما ظهرت مجموعةٌ من المنظمات السورية التي تُعنى بحقوق الإنسان في أعوام 2004-2006، كالمنظمة العربية لحقوق الإنسان، والمنظمة السورية لحقوق الإنسان "سواسية"، والرابطة السورية لحقوق الإنسان، والمركز السوري للدفاع عن الصحافيين وحرية التعبير. وعادت لجان الدفاع عن الحريات الديموقراطية وحقوق الإنسان إلى النشاط بعد خروج أعضائها من السجن.

وكان لقمع السلطات السورية الشديد تأثيرٌ مباشرٌ بإبقاء النشاط في حدوده الدنيا، واقتصر فقط على إصدار البيانات وفضح انتهاكات حقوق الإنسان. وحيث إن السلطات السورية رفضت وبشكلٍ مطلقٍ منح أيّ ترخيصٍ لجمعيات حقوق الإنسان وقامتَ بملاحقةِ وتهديدِ الناشطين فيها، فقد خلت هذه المنظماتَ من الهيكلية الإدارية والتنظيم والشفافية، ولم يصل لها أيُّ تمويلٍ لمنع السلطات ذلك وخطورة الاتهاماتِ التي يمكن أن توجه لها بسبب ذلك، وخصوصاً بعد قيام السلطة السورية بإغلاق مركز تدريب حقوق الإنسان الذي افتتحه الاتحاد الأوروبي في دمشق عام 2006 واعتقال مديره.

لذلك يمكن أن نقول إن وجود هذه المنظمات اقتصر على الوجود الإعلامي وإجراء دراساتٍ وأبحاثٍ حول المجتمع السوري. وكان النشطاء يتلقون تدريباً خارج سوريا وبشكلٍ شبه سريٍّ من خلال ورشات عمل وورشات تدريبية تجريها المنظمات الدولية للنشطاء في العالم العربي.

وانتقل النشاط إلى خارج سوريا حيث تأسس المرصد السوري لحقوق الإنسان في لندن، ومركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان في أمريكا.

وربما الملاحظة الأهم في نشاط منظمات حقوق الإنسان التي يمكن الحديث عنها، هي تعدّد المنظمات، ليس بتعدّد أهدافها ونشاطها، وإنما بتعدّد الاتجاهات السياسيّة لمؤسسيها. فقد كان موضوع حقوق الإنسان في سوريا يلقى اهتماماً عالمياً أكبر من النشاط السياسيّ، وكان محميّاً نوعاً ما، ولو إعلامياً بمتابعة النشاط. لذلك بادرت الأحزاب السياسية لممارسة نشاطها بإنشاء منظمات حقوق إنسان أو الانخراط بها، وكان المعتقلون السياسيون السابقون في طليعة المشاركين في تأسيس منظمات حقوق الإنسان، فكانت هناك المنظمات التي تتماهى مع فكرة القوميّة العربيّة، والمنظمات الكرديّة التي تركز على أوضاع الأكراد فقط، والمنظمات التي يكون الدين الإسلاميّ مرجعاً لعملها، والمنظمات التي كان كلُّ أعضائها من اليساريين الماركسيين، فكان هناك تمايزٌ كبيرٌ في بيانات منظمات حقوق الإنسان بخصوص الانتهاكات التي كانت تحدث في سوريا حسب منشأ الانتهاك وشخصية المنتهك ضدّه ودينه وقوميته.. وقد ظهر هذا التمايز خصوصاً في أحداث المنطقة والعالم بضربة 11 أيلول 2001 وحرب أفغانستان ودخول القوات الأمريكيّة للعراق والانتفاضة الفلسطينية الثانية 2000-2005 والحراك في لبنان بعد مقتل رئيس وزراء لبنان الأسبق "رفيق الحريري" وحرب تموز وغيرها.. مثل الثورة الوردية في جورجيا والثورة البرتقالية في أوكرانيا..

في عام 2006 شنّت السلطة حملة اعتقالاتٍ كبيرة شملت رموزاً من نشطاء المجتمع المدنيّ وحقوق الإنسان، كان كاتب هذه الورقة من بينهم، وصدرت بحقهم أحكامٌ تراوحت بين ثلاث إلى خمس سنوات. على أثر هذه الحملة تراجع نشاط منظمات حقوق الإنسان إلى أدنى مستوى لها أمام هذا القمع.

الجزء الثاني من بحث أعدّه المحامي أنور البني مدير المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية، سيتم نشره تباعاً في طلعنا عالحرية على أجزاء.

الإفلات من العقاب

المحامي
إبراهيم محمد القاسم

لعل من أهم الأسباب التي أدت إلى إندلاع الثورة الشعبية في سورية، هو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سورية منذ اعتلاء النظام الحالي لسدة الحكم في ستينيات القرن الماضي سيما بعد استلام حافظ الأسد الحكم في إنقلابه عام 1970 والذي أسماه بالحركة التصحيحية، حيث شهدت فترات حكمه الممتدة لثلاثين عاماً العديد من الجرائم والانتهاكات لحقوق الإنسان سيما مجزرة حماة عام 1982، ومن ثم جاء ابنه بشار الأسد ليكمل مسيرة والده في انتهاكات حقوق الإنسان.

وخلال العقود الماضية قام النظام بتحصين نفسه من خلال الدستور والقوانين التي منعت محاكمة رأس النظام إلا بجريمة الخيانة العظمى كما منعت محاكمة عناصر الأمن أذرع النظام مرتكبي الانتهاكات عن الجرائم التي يرتكبوها بحق المواطنين السوريين، مما يسمح لهم بالإفلات من العقاب.

ولم تكن الانتهاكات التي ارتكبها النظام منذ ثورة آذار عام 2011 شيئاً جديداً عليه، بل أضحت بشكل ممنهج وواسع النطاق وبشكل مفضوح أكثر فقط، لذلك أضحى جميع السوريين يأملون في ملاحقة ومحاسبة هؤلاء المجرمين عن جرائمهم التي ارتقت لجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وجرائم إبادة جماعية.

لذلك يعمل جميع ناشطي ومنظمات حقوق الإنسان في سورية والعالم لبدء محاسبة هؤلاء عن جرائمهم، وتبدو حالياً الآلية القضائية المحتملة لهذه المحاسبة، هي الآلية القائمة على استخدام الاختصاص العالمي للمحاكم الوطنية الأوربية، وتفعيل اتفاقية مناهضة التعذيب في هذه الدول في ضوء تدفق مئات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى هذه الدول سيما ألمانيا وفرنسا وغيرها من دول أوربا وخاصة ممن هم أصحاب الجنسيات المزدوجة ما بين الجنسية السورية وجنسية أحد دول أوربا، وبرأيي الشخصي تأتي أهمية هذه الآلية دون غيرها لعدة أسباب، وأهمها أن الآليات الأخرى مغلقة الأبواب حالياً أمام محاسبة هؤلاء المجرمين.

فالمحاكم الوطنية السورية غير قادرة على القيام بواجبها في محاسبة هؤلاء المرتكبين، أولاً لا توجد إرادة سياسية لدى النظام القائم في سورية نحو هذا المنحى فليس من المعقول أن يحاكم النظام نفسه، سيما في ظل تحصين نفسه من خلال الدستور والقوانين بما يضمن له الإفلات من العقاب كما ذكرنا أنفاً.

وإنطلاقاً من القاعدة الفقهية " لا جريمة ولا عقوبة بدون نص " فلا يمكن ملاحقة أي من هؤلاء المرتكبين وفق القوانين الجزائية السورية، لأنها ببساطة لا تتضمن نصوصاً قانونية تجرم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية.

ويضاف إلى ذلك قلة خبرة الأجهزة القضائية بهذا النوع من الدعاوى، حيث لم يشهد القضاء السوري عبر التاريخ محاكمات لمثل هذا النوع من الجرائم، وليس حال المحامين بأفضل من القضاة.

وأما الآليات الدولية كالمحاكم الدولية الخاصة " يوغسلافيا " على سبيل المثال ، أو الدولية المختلطة " محكمة لبنان الخاصة باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري "، فلا يمكن الاعتماد عليها بسبب الموقف الروسي والصيني المتعنت والرافض لأي إجراء قانوني لمحاسبة المجرمين في سورية وذلك من خلال استخدامهم لحق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن الدولي، لمنع إصدار أي قرار من خلال مجلس الأمن بإنشاء محكمة دولية خاصة بملاحقة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سورية.

لم تصادق سورية على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، لذلك لا يمكننا الركون إلى هذا الخيار الدولي الآخر، ناهيك عن ذلك أن خيار إحالة الملف السوري إلى هذه المحكمة سيواجه بالرفض السوري والصيني أمام مجلس الأمن الدولي من خلال استخدامهما لحق النقض "الفيتو".

لما سبق بيانه أعلاه أجد نفسي كحال معظم الحقوقيين السوريين والمهتمين بالقضية السورية، داعمين لخيار تفعيل آلية الاختصاص العالمي الشامل أمام المحاكم الوطنية في أوربا، والتي لها باع طويل في هذا النوع من المحاكمات، وخاصة من خلال التركيز على جرائم التعذيب في المعتقلات السورية والتي يمكن لهذه المحاكم ملاحقة مرتكبيها وفق اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والتي تنطوي تحتها جميع دول أوربا وحتى سورية التي انضمت إليها علم 2004.

وخاصة بعد تواجد مئات الآلاف ومن بينهم ضحايا ومرتكبي انتهاكات سوريين، أضحوا لاجئين في دول أوربا وكانت حصة ألمانيا الأكبر من هؤلاء اللاجئين السوريين الذين عانوا من انتهاكات من كافة أطراف النزاع المسلح في سورية منذ سنوات.

ويبقى التحدي الأكبر أمام تفعيل هذا الاختصاص العالمي هو مدى استعداد وجدية الدول الأوربية في ملاحقة هؤلاء المرتكبين وعدم الانتقائية في محاسبتهم، والتركيز على مرتكبي الانتهاكات المحسوبين على المتطرفين الإسلاميين والابتعاد عن ملاحقة باقي المرتكبين بحجة محاربة الإرهاب، خاصة بعد التدخل الروسي والإيراني والتحالف الدولي في سورية فيما يسمى محاربة الإرهاب.

دور النساء السوريات بالتغيير

المحامية دعد موسى

عانت النساء السوريات طوال سنوات عديدة من التمييز والعنف والتهميش والإقصاء الذي طالهن طوال عقود ماضية ولا يزال حالهن يستمر سوءً خلال هذه السنوات .

حيث كرّس الدستور السوري السابق والحالي الدور التقليدي للمرأة ضمن " منظومة الأسرة " بمفهومها التقليدي ، فضلاً على النص على الخضوع للمرجعية الدينية بما تتضمنه من تمييز وإقصاء للمرأة وإخلال بحقوقها الأساسية ولا سيما حقها في المساواة .

والقوانين السورية مليئة بالعديد من النصوص التمييزية (في قوانين الأحوال الشخصية ، و قانون العقوبات و قانون الجنسية وسواهم من التشريعات المحلية والقرارات والتعليمات الادارية والممارسات والسياسات الحكومية ..) حيث كرست قوانين الأحوال الشخصية لجميع الديانات والطوائف،ذات المرجعيات الدينية، التمييز والعنف ضد النساء وأخضعتهن لقوامة وولاية الرجال وحرمت النساء السوريات بمجمل تلك التشريعات من جميع حقوقهن وفيها تمييز واضح في قضايا الزواج والطلاق وتعدد الزوجات والطاعة والولاية والوصاية وحضانة الأطفال والنفقة والسفر والتنقل والعمل والميراث ..

ومنع قانون الجنسية النساء من حقهن في منح الجنسية لأبنائهن، وأباح قانون العقوبات ارتكارب العنف بكافةاشكاله ضدهن (الاغتصاب والتحرش والقتل بذريعة " الشرف "...)ومنح فاعليها أعذاراً مخففة تشجعهم على ارتكاب المزيد من جرائم القتل والعنف بحق النساء دون الخشية من أي عقاب .

هذا التمييز في القوانين السورية كان له تأثيرا عميقا على حياة النساء وشعورهن بعدم الأمان والاستقرار وعدم القدرة على تطوير الذات ورفع الكفاءة والمهنية وبالتالي شكل عائقا أمام مشاركتهن في عملية اتخاذ القرار على كافة الصعد العامة والخاصة وأدى إلى عدم خلق بيئة ملائمة في المشاركة السياسية.

كل ذلك أدى إلى ترسيخ الدور التقليدي للنساء وتعزيز الصورة النمطية بموجب العادات والأعراف المحلية التي قصرت دورهن على المنزل وأباحت ، لولي أمر المرأة، تزويجها قسرياً كما اباحت لزوجها " تأديبها " بموجب عادات متخلفة (تنتقص من حقوق وكرامة المرأة) و تم تشريعها قانوناً ،وبقيت قيم النظام الأبوي وأحكامه تتحكم في حياة النساء السوريات وحقوقهن بوصفها قيماً دينية اجتماعية مقدسة.

فضلاً عن ذلك تتعرض النساء لمختلف أوجه العنف الخاص والعام في ظل الافتقاد لقانون يجرّم العنف الأسري .

تمت كل هذه الممارسات ، طوال عقود ، وتحت ستار " علمانية زائفة " واعتبارات " حماية الأمن القومي " ومراعاة الديانات والتي كانت تستخدم كذريعة لقمع الحقوق والحريات كافةً وحقوق النساء خاصة.

كل ذلك أثر على المشاركة السياسية للنساء وكان يتم تعيين النساء في المناصب السياسية شكلياً من خلال اختيار النساء لمراعاة اعتبارات محددة اجتماعية أو دينية أو سياسية وبغض النظر عن مدى كفاءتهن و فعالية المنصب.

خلال السنوات الخمس الماضية تحملت النساء العبء الأكبر في الحفاظ على الأسرة وتمكينها من البقاء والاستمرار وبدلاً من أن يتم العمل على " تمكين " النساء بادرت النساء إلى العمل فعلياً على " تمكين " العائلة ككل لتعزيز قدرتها على الاستمرار والحياة . وهو ما عرضهن أيضاً لأسوأ ممارسات العنف الأسري والعام وخاصة العنف الجسدي والاغتصاب و التحرش والابتزاز لقاء الحصول على الخدمات الإنسانية فضلاً عن دفع البعض إلى الخضوع لممارسات الدعارة والاستغلال الجنسي واسوأ ممارسات وصور الاتجار بالنساء .

حالياً تعقد الآمال على النساء لدفع عملية التغيير وإحلال السلام بوصفهن أصحاب المصلحة الحقيقية في صنع وبناء السلام والحفاظ عليه

خلال اعوام 2014و2015 نشطت العديد من الجمعيات والتجمعات النسوية في التحضير لوقف العنف وإحلال السلم والعملية الانتقالية من خلال العمل على التحضير لما يجب ان يتضمنه دستور ديموقراطي حساس للنوع الاجتماعي يتضمن الحقوق التي ينبغي ان تتمتع بها النساء والنص على حق الحماية من العنف وعدم انتهاك حقوقهن بذرائع الدين او العرف الاجتماعي وضوابط تضمن تمكين النساء من المشاركة السياسيةوالنص على إنشاء جهات وهيئات معنية بكفالة المساواة وتمكين النساء والعمل على إزالة كل مظاهر التمييز .كما والتحضير لدراسات تتضمن جميع القوانين التمييزية وما يجب تغييره لإلغاء كافة اشكال العنف والتمييز ضد النساء السوريات. وبشكل مواز تم تشكيل مبادرات نسوية من اجل السلام. لكن ثمة الكثير من القيود والعوائق التي لا تزال تحد من قدرة النساء على أداء هذا الدور بسبب استمرار سياسة الإقصاء التي يتعرضن لها وخلال مرحلة التفاوض تم تهميش دور المرأة وكان التمثيل النسوي في جولات جنيف المتعاقبة تمثيلاً محدوداً ، شكلياً ، هامشياً ، غير مؤثر.

وهنا نقول خلال هذه المرحلة يتعين أن يتعزز دور النساء لصنع السلام وتحقيق التغيير المطلوب ولابد من العمل على إشراك النساء في فرق التفاوض بشكل متساو وتسهيل مشاركتهن كمفاوضات وميسرات في عمليات السلم وادراج قضايا النوع الاجتماعي في اجندات التفاوض.

إن دور المرأة السورية في تحقيق التغيير المنشود هو عمل متكامل مع دورها الجوهري والأساسي في عملية العدالة الانتقالية وهنا لابد من إشراك النساء في وضع برامج العدالة الانتقالية المراعية للنوع الاجتماعي, حيث لايمكن الحديث عن الديموقراطية والعدالة الانتقالية ودستور ديموقراطي بدون إدماج قضايا المرأة والنوع الاجتماعي في كافة الوثائق الأساسية لأي مشروع وطني.

معاناة السوريين في محاكم الميدان العسكرية

المحامي ميشيل شماس

بعد أن سيطر حزب البعث على مقاليد الحكم في سوريا في انقلاب أذار 1963، تفتقت عقلية نظام البعث على إنشاء المحاكم الاستثنائية بدءاً بالمحاكم العسكرية وبمحكمة أمن الدولة العليا التي ألغيت في نيسان عام2011 مروراً بمحاكم الميدان العسكرية وصولاً إلى محكمة الإرهاب. وفي هذه العجالة سأستعرض محاكم الميدان العسكرية التي لا تختلف عن محاكم التفتيش في القرون الوسطى، باعتبارها المثال الصارخ على كم أفواه السوريات والسوريين والاعتداء على حرياتهم وحقوقهم .

بتاريخ 17/8/ 1968 قررت القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث إنشاء محاكم الميدان العسكرية بالمرسوم رقم (109). حيث نصت المادة الأولى منها على إحداث محكمة أو أكثر تسمى المحكمة الميدانية العسكرية، ونصت المادة الثانية منها على أن تتولى هذه المحكمة النظر في الجرائم الداخلة في اختصاص المحاكم العسكرية والمرتكبة زمن الحرب أو خلال العمليات الحربية التي يقرر وزير الدفاع إحالتها إليها . والغريب أن هذه المادة جعلت سريان اختصاص هذه المحكمة بمفعول رجعي اعتباراً من 5/6/1967 وهو أمر يخالف مبدأ عدم رجعية القوانين المعروف.

ومنحت المادة الثالثة منها وزير الدفاع حق تعيين قضاة المحكمة حصراً من الضباط العسكريين. بينما منحت المادة الرابعة منها النيابة العامة فيها جميع اختصاصات النائب العام وقاضي التحقيق العسكري، أي أنها تقوم بتحريك الدعوى ضد المتهم ومن ثم تقوم بالتحقيق مع المتهم وتصدر قراراها باتهام الشخص الذي تحاكمه وتحيله للمحكمة، وقرارها محصن لا يقبل أي طريق من طعن الطعن نهائيا.

والخطير أن قانون المحكمة في المادة الخامسة منه أعفى أعضاء المحكمة من التقيد بالأصول والإجراءات المنصوص عليها في التشريعات النافذة، أي أن مكان انعقاد الجلسة وطريقة إدارة الجلسات واستجواب المتهمين وإصدار الأحكام إنما تخضع جميعها لمشيئة رئيس المحكمة. ولاتسمح للمحامين بالمرافعة أمامها كما لاتسمح لأحد بمراجعتها.. وتعقد جلساتها بشكل سرّي.

أما المادة السادسة فحصنت الأحكام التي تصدرها المحكمة من الطعن فيها. وجاءت المادة الثامنة من قانون المحكمة لتحصر أمر التصديق على أحكام الاعدام برئيس الجمهورية، أما بقية الأحكام فتخضع للتصديق من قبل وزير الدفاع. ولكليهما الحق بتخفيض الحكم أو الغائه وحفظ الدعوى. وبعد التصديق على قرار المحكمة فإن القرار ينفذ فوراً سواء كان بالحبس أو الاعدام.

أما بالنسبة لكيفية إحالة المتهمين إليها، فلا يوجد معيار واضح، أو آليه محددة للأشخاص الذين تتم إحالتهم للمحاكمة أمامها، بل إن الأمر متروك برمته لوزير الدفاع وحده الذي يحق له تقرير محاكمة من يشاء أمام محاكم الميدان سواء كان عسكرياً أم مدنيا وسواء كان سوريا أم أجنبياً.. وغالباً ما تتم إحالة المتهمين إليها وفقاً لرأي الأجهزة الأمنية. علماً أن الغاية من إنشاء هذه المحكمة بحسب مرسوم إنشائها هي محاكمة العسكريين فقط، دون المدنيين، ولكن النظام عمد الى محاكمة المدنيين أمامها لاسيما منذ اندلاع الثورة السورية ضده في أذار عام 2011، فلا قانون يمنعه ولا توجد قوة تقف بوجهه، ولا مجلس شعب يطالب بإلغائها كونها مخالفة للدستور السوري نفسه ولا محكمة دستورية تتجرأ على النظر بدستورية قانون هذه المحكمة أو غيرها من القوانين الكثيرة المخالفة للدستور السوري نفسه، يضاف إليها أن هذه المحكمة لا تحترم إطلاقاً أياً من المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان ولاسيما تلك التي وقعت عليها سوريا كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي في الحقوق المدنية والسياسة، ولا تتقيد أيضاً حتى بالحد الأدنى لمعايير المحاكمات الدولية العادلة.

ومنذ اندلاع الاحتجاجات المناهضة للنظام في سورية أذار عام 2011 تمت إحالة عشرات الآلاف إلى هذه المحكمة من مدنيين وعسكريين، من قبل الأجهزة الأمنية مباشرة، ونظراً لاكتظاظ سجن عدرا المدني وسجن صيدنايا العسكري بالمعتقلين أمنياً والموقوفين قضائياً، فإنه يتم إيداع الأشخاص المحالين لتلك المحكمة في داخل الأفرع الأمنية نفسها، حيث تتم محاكمتهم في تلك الفروع ويقضون عقوبتهم فيها. ولأول مرة منذ تاريخ إنشاء هذه المحكمة تتم محاكمة نساء وفتيات أمامها، وهناك عدد من الفتيات والنساء مودعين في سجن عدرا لصالح المحكمة الميدانية.

وغايتي من الحديث عن محكمة "الميدان العسكرية " هي تسليط الضوء على مدى خطورة استمرار هذا النوع من المحاكم في العمل، ولتشجيع السوريين على الانخراط في حملة لا تنتهي إلا بإلغاء هذه المحكمة نهائياً. وتعديل قوانين إنشاء المحاكم الأخرى كمحكمة الارهاب والمحاكم العسكرية ، وكذلك تعديل القوانين التي تنتهك حرية الانسان أو تقيدها.

أخيراً، وفي ظل تزايد الدعوات المحلية والدولية الداعية إلى إعادة صياغة دستور جديد لسوريا بما ينسجم والمواثيق العهود الدولية التي وقعت عليها سوريا، نأمل أن يتضمن الدستور السوري الجديد نصاً صريحاً وواضحاً يحظر إنشاء المحاكم الاستثنائية أو سن قوانين تضييق على حريات الناس وتمنعهم من اللجوء الى القضاء.

المنفى حلمٌ مُشتهى للسوري.. وساحة للأشباح

يارا بدر - برلين

ليس هناك ربما ما هو أصعب, وأكثر تعقيداً من سؤال الهويّة الذي يطرحه المرء على نفسه, وبخاصة العاملون في الشأن الثقافي أو المعرفي العام, من ذاك الذي يُطرح في المنفى, وفي زمن الحرب. حيث يغدو ثقل العوامل الخارجية المؤثرة في السؤال تشويشاً على السؤال ذاته. فما هي خصوصيّة الحالة الفرديّة, ما هي شرطيّة المنفى وهل كان اختيارياً بهذه الدرجة أو تلك أو قسرياً بشكل كامل؟ وأيّ منفى هو؟ وأيّ ذاكرة للهويّة لدى صاحب السؤال وأيّ اصطفاف معرفي, أيديولوجي وأخلاقي اتخذه المعني من الحرب؟ والأهم ما هو نوع الارتباط المُستمر بالمكان والأفراد والثقافة الأولى؟

بالتأكيد لا أدعي امتلاك المعرفة الكافيّة لتقديم طروحات نقديّة عامّة عن وضع المثقفين السوريين في المنفى, لكن أسمح لنفسي بتسجيل ملاحظات على الهامش, وأعترف أنّني مسكونة بدوري بذاتيّة تجربتي. اخترت المنفى بشكل واعٍ وبقرار حاسم, واخترت البلد حتى حيث سمحت لي ظروف بحريّة ورفاهيّة هذا الاختيار, كان ذلك في صيف العام 2013. آنذاك كنت أسيرة لفكرة "الاعتقال", اغلقت باب منزلي واختبأت فيه. أصابني هوس النظافة وترتيب المنزل كرد فعل لا إرادي على الحرب التي تقترب رائحتها من العاصمة السورية دمشق. كان الأصدقاء يغادرون, يعتقلون, يختفون, ولم اشعر سوى بالضياع والحاجة إلى الخروج بعيداً عليّ أستطيع رؤية المشهد بشكلٍ أوضح.

عوامل مباشرة وغير مباشرة عدّة دفعتني للخروج, لوقت قصير كما أخبرت نفسي, لكني في الواقع لم أرغب بالعودة, ثمّ فعلت. في اليوم السابق لعودتي كان دافعي الأبرز هو الرغبة بالخلاص من رعب فكرة العودة الذي يأكلني ويمنعني حتى من التنفّس, وفي الوقت ذاته تصالحت مع إمكانيّة أن اعتقل, ليس لفعلٍ قمت أو لم أقم به, بل لحاجتي للاعتذار من الأصدقاء الذين خلّفتهم ورائي حين رحلت. غدا في عذاب العودة المتقطّع على مدى سنتين تقريباً, في التعايش اليومي مع رعب هاجس الاعتقال نوع من أنواع التطهر, وشكلٌ من عيش مُشترك مع المُتعبين في الداخل الذين لا يملكون رفاهيّة المغادرة إلى منفى ما, وحياة ما مختلفة.

الحياة في خارج حدود مساحة الخطر تتيح مجالاً أوسع لعرض الأفكار وحريّة النقاشات, التي وصلت بكثير من الأصدقاء السوريين إلى الاصطدام والقطيعة أو التزيّف نتيجة تعقيدات الصراع السوري وقضاياه الفكريّة وفي الوقت ذاته حجم مأساته الإنسانيّة المروّع. بالنسبة لي, ارتبطتُ بقضيتي التي عدّت من أجلها إلى سوريا بعد أقلّ من عام على الغياب, واعية للسلطة المُسطرة وقوانينها, ومحكّومة في كلّ لحظة في خارج مساحة سيطرة هذه السلطة بعودتي إلى داخلها, لكن مع الوقت اقتربت سلطات أخرى بأيديولوجيات مختلفة لا تقل عنفاً وتطرّفاً من مجالات حركتي المُحدّدة في دمشق, ازداد قلقي, اضطرابي, حذري وخوفي. وحدهم زملاء الكتابة يعلمون جيداً معنى مفرداتي هذه., إذ على سبيل المثال تكتب مقالاً بسيطاً عن عرض مسرحي وتخطئ أكثر من مرّة في اسم الممثل أو الممثلة على الرغم من أنّ بروشور العرض أمام عينيك, وقد شاهدت العرض وقرأت عنه كذلك.

أجل, أتحدّث عن هذا المستوى التقني جداً من الكتابة, من محاولة الفعل, في ظلّ كلّ ذاك الاضطراب اليومي لشخص يحاول عبر اختياره الكتابة شكلاً للفعل أن يقدّم قولاً ورؤية ولو بسيطة ومحددة جداً, وهامشيّة, وحتى عابرة. يحاول اختيار مفرداته, والتمسّك بها والدفاع عنها, في بلد يخوّن فيه البعض بعضه إن لم يعتبر الرقة ومناطق أخرى مناطق "مُحرّرة" في حين أنّها ومن وجهة نظر القانون الدولي "خارجة عن سيطرة الحكومة السورية", والقراءة المعكوسة تخوّن البعض لدى البعض أيضاً. لا يتعلق الأمر بما هو صحيح وما هو خاطئ بشكل كُلّي عام, بقدر ما يتعلق بحساسيّات الاصطفاف السياسي الذي وبضغط عوامل الصراع السوري غدا اصطفافاً أخلاقياً في مواضيع كثيرة. سوريون آخرون اختاروا المنفى بشكلٍ غير واعٍ, غادروا سوريا مع عام حراكها المُجتمعي الأوّل بحثاً عن ملجئ مؤقت, صحفيون وكتّاب ورسامون وتقنيون خبراء في مجال الاتصالات وباحثون اختصاصيون وقانونيون وسواهم, لكنهم غرقوا في رعب "هاجس العودة" الموسوم بالاعتقال, يحاولون بالدرجة الأولى- كما أعتقد- تحديد تعريف للزمن. الزمن لديهم زمن مؤقت رغم استطالته, هو زمن يعبر في انتظار العودة, وشبح التجربة الفلسطينية يُعشعش في أذهانهم يوماً بعد يوم, ولا يجرؤون على البوح به.

ارتبط الخارج, وليس المنفى, في لحظاته الأولى بالتحرّر من الرقيب, الذي هو السلطة السورية الحاكمة منذ عقود. فظهرت خطابات سياسية حادّة, متطرّفة, لا تُهادن, كما ظهرت أحكام نقديّة قاسية, ولغة واكبت أعمال فنيّة تفيض بالعنف والقسوة, فكلٌ يحارب أشباحه. في حين بقي المثقفون الذين يعيشون في سوريا أكثر وسطيّة في اختيار مفرداتهم, أكثر اقتراباً من اللغة الإنسانيّة الجمعاء وإن اتهمّ البعض بالتخفيّ تحت هذا الغطاء من اتخاذ موقف سياسي, لكن البعض الآخر نجا ومن أبرز هذه التجارب الناجحة أعمال الخطّاط السوري "منير الشعراني".

إلاّ أنّ الخارج كمفهوم يفقد خصوصيته ويتحوّل إلى منفى بعد وقت قصير, هو الوقت الذي يحتاجه كلّ امروء للتنفّس قبل أن تهاجمه أسئلة المعيشة اليومية (عنوان سكن- دخل- نظام الضرائب..) وبالطبع أزمة اللغة التي هي في وجه من أوجهها أزمة هويّة بالضرورة, هي أكثر من وسيلة تواصل وسبيل اندماج في مجتمع جديد, هي ثقافة جديدة وطريقة تفكير مختلفة ومنظار آخر إلى العالم.

يقول المفكر الفلسطيني "إدوارد سعيد" عن "المثقف المنفي": (يحيا المنفي في حالة وسط, مُحاصراً بنصف ارتباط ونصف انفصال). لكن هذا المنفي المُدرك لنفيه, واع لذاته كمنفيّ ولكلا المكانين, الأصل الذي حفظته الذاكرة والجديد الذي حاول أن يرسم لشوارعه وأزقته خريطة في الذاكرة. إلاّ أنّ معظم السوريين اليوم عالقون في مرحلة هي قبل المنفى, وبعد الخارج. يعرّفها كثير منهم أو يُشير إليها بوصفها مرحلة "صدمة الاغتراب" أو "صدمة اللجوء". أن تعي ذاتك كلاجئ,

كمنفي, كغريب, وبالضرورة كلا مُنتمٍ.
مرّد هذا السكون في مرحلة الصدمّة, عدّة عوامل أوّلها طبيعة الصراع في سوريا والذي خرج عن كل التوقعات والحسابات بشكلٍ جنوني يصعب على السوري اليوم الوقف بشكلٍ ثابت ومستقر على أمره منه, فلم يعد العدو واحداً, ولم يعد للعدو أيديولوجيا واحدة, وغدا السؤال الأكثر مرارة: هل من يحارب عدوي صديقي؟ حتى أنّ قسماً كبيراً من السوريين اليوم لا يواجهون أنفسهم بسؤال العودة. البعض يغرق في مرارة استدامة الصراع لُيقيم بالاستناد إليها عالماً جديداً أكثر استقراراً, والبعض مسلوبٌ في اكتئاب وصفه "سعيد": (يميل المثقف كمنفي لأن يكون سعيداً بفكرة التعاسة), والبعض ممّن هم أكثر قدماً في زمن النفي, ويُلحظ الأكثر شباباً (سن الجامعة) والأكثر تقدّماً في العمر (ما فوق الخمسين) قد ارتاحوا ضمناً لقرار الاستقرار في أرض غريبة, حيث يؤسسون لحياة مختلفة تماماً, وهويّة جديدة ربما, أو لأنّ العمر أقصر حتى من حلم عودة مُشتهى إلى وطنٍ تغيّر بفعل الحرب والتدمير العسكري وسياسات التخطيط الديموغرافي الجديد وقواها الراديكالية المتصارعة, تغيّرت صورة هذا الوطن كما سجّلتها سنوات العمر الذي كان.
كلّ منفيّ سوري محكوم بزمنيّة نفيه ومعرفته, فمنفيوا البدايات 2012-2011 غضبهم, مواقفهم, ورآهم ومخاوفهم مُغايرة بهذه الدرجة أو تلك لمنفيي المرحلة الأحدث 2015-2016, معرفة الحدث والعيش معه تفرز أشباحاً تهاجم كلّ منفيّ بحسب خبرته, البعض مرتبط بصورة عنصر الأمن الذي يقتل ويُعذّب حتى الموت في الأفرع الأمنيّة, لكن البعض الآخر مرتبط بهذا وبالفتى الذي حمل سلاحاً حوّله من حام لمظاهرة شعبية إلى قائد ميليشا صغير يحارب دون أيّ أوراق يستخدمها في الحرب سوى بندقية, والبعض مرتبط بالاثنين وبذاك الأسود القادم من كلّ صوب ليقيم نظام حكم لا يعترف بالسوري الذي رحل, ولا يقبل بقاء السوري إلاّ على صورته وشاكلته. هؤلاء أهل الفئة الأخيرة أكثر المنفيين حُزناً وافتقاداً للأمان, مُجرّدون من رفاهيّة امتلاك خطاب حاد وحاسم يتلونه وهم في الخارج كما فعل من سبقوهم, مأسورون بشدّة تعقيدات الشأن السوري في مختلف مستوياته. في الحقيقة هم "مطرودون", "مُتخلّى عنهم" و"منبوذون" أكثر منهم منفيون, ممّا يُثقل عليهم بغضبٍ أضافي, ويغدو التعاطي مع سؤال "الهويّة" أكثر حدّة وقسوة.
طرح السؤال لا يمكننا بالضرورة من تقديم إجابات نهائية, هي خريطة إشكاليّة ومتحوّلة محكومة بآلات الوضع السوري أوّلاً وأخيراً, وبخصوصيّة التجربة الفرديّة, وبالزمنيّة. لكن في المقابل, وكما أنّ تلك البلاد تعيش أقسى شتائاتها مناخيّاً, أؤمن أنّ هذا يؤسّس رغم ثمنه الباهظ في زمن الحرب, لربيعٍ أخضر بعد سنوات قحط طويلة.

حين يصبح القبر حلماً

مريم الحلاق

حين أرى جنازة تمرّ بالقرب من بيتنا، أتخيل الميت شاباً، تتبادر إلى ذهني أشكال موته: هل كان مريضاً؟ هل أصابته رصاصة قناص؟ أم شظيّة من قذيفة أراد قاذفوها العبث بالأرواح؟ أم استشهد وهو يقاتل الأعداء أياً كانوا. أفكر أنّه ربما لم يستشهد في الأقبية المُعتمة تحت التعذيب، فهناك، لا يُسلّم المسؤولون جثامين من قتلوهم في معتقلاتهم، وتحت سياطهم، من قتلوهم وهم يستمتعون بأنينهم وصرخاتهم حين تنز الكهرباء في أجسادهم، وحين تطقطق الفقرات في رقابهم وظهورهم، وتظهر علامات الانتصار على وجوههم حين يفارق الحياة أحد المُعَذبين!
أتخيل أمّ هذا الشاب وهي ملتاعة الفؤاد ولكنها مطمئنة! فهو سيكون قريباً منها ولو في قبره، فقد رأته وودعته، قد تكون عاتبته على رحيله المبكر؟ وعلى مغادرته الدنيا، ولابد أنها قبلته قبلة الوداع الأخير، الأمر الذي لم تفعله أمهات الذين استشهدوا تحت التعذيب، فهنّ لم يرين أولادهنّ، لم يودعنهم، ولم يعاتبنهم، ولم يقبلنهم.
هنّ يحلمن بقبور تضم أجساد أولادهن، يذهبن إليها كلما فاض الحنين وازداد الاشتياق، يحدثنهم عما جرى وما يجري في غيابهم؟ يبحن لهم بما يكتمونه عن أقرب الناس إليهن.
ولكن الحلم يبقى حلماً.
أرأيتم كيف أصبح القبر حلماً.

مريم الحلاق:
مدرّسة لأكثر من ثلاثين عاماً، ومدير مدرسة. وهي والدة الشهيد الطبيب أيهم غزول الذي قضى تحت التعذيب بتاريخ 29 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2012، بعد أربعة أيام من اعتقاله من حرم جامعة دمشق حيث تعرّض للضرب المُبرح في مقر ما يُعرف بـ (الاتحاد الوطني لطلبة سورية) في مبنى كلية الطب البشري بجامعة دمشق.
قضت مريم أكثر من عامين وهي تبحث عن إثبات حول وفاة ولدها، ومحاولة استعادة جثمانه، دون فائدة تذكر. تعرّفت مريم على صورة ولدها الطبيب أيهم في الصور المعروفة بـ"صور قيصر" التي تجاوزت 27 ألف صورة لأكثر من ستة آلاف شهيد سوري قضوا تحت التعذيب خلال الفترة ما بين 2011 و2013.

أمي، كلّ الأمهات

نبال زيتونة

هناك في البلدة البعيدة القريبة، مازلت أراها، أعوامها الثمانون تدرّج على مداخل الدار الكبيرة الواسعة، متفقّدةً أحوال الأبناء والأحفاد، متوجّسةً شرّ عصابةٍ خبرتها على مدى نصف قرن من الزمان، ولمست بؤسها وحقدها الذي تجلّى بأبشع صوره على مدى سنوات الثورة اليتيمة.

هناك كانت أمّي، ككلّ الأمهات، وهناك أمضت ردحاً من عمرها تحرس الغياب، غياب الأبناء في زمن الذلّ والبحث عن موارد الرزق في طول البلاد وعرضها. واليوم، في زمن المداهمات لعناصر تلك العصابة الحاقدة، أمّي تحرس قبيلة من الأبناء والأحفاد، تحرس حيّاً تناثر قلبها على جنباته. أمّي تسهر الليل على المداخل، وتتابع أخبار الأولاد وتحرّكاتهم من بعيد، هي التي اعتادت في زمن مضى ألا تتدخّل في شؤونهم، لكن اليوم، الأمر مختلف تماماً، فالبيوت عُرضةٌ للمداهمات، والشباب في مهبّ الموت والاعتقال والتغييب والتعذيب!

أذكر ذلك اليوم، كيف استجمعت سنواتك الثمانين، لردّ كيد البندقيّة، كيف أمسكت بها مصوّبة إلى صدرك، محشوّة بغدرهم، لحماية أحفادك. أذكر كيف أصابهم الذهول، وعجزوا عن مداراة الموقف، ليس بدافع إنسانيتهم بالتأكيد، إنّما لأوامر بعدم إطلاق النار في تلك البلدة، وفي ذلك الوقت المبكّر من عمر الثورة.

أتذكرّك يا أمّي في حافلة نقل الركّاب، على حاجز "الكبّاس"، كيف انتزع عنصر النظام "الساندويش" من يد طفلك الجائع مع بداية الحصار على الغوطة الشرقيّة، رأيت قلبك يتناثر على إسفلت الشارع بعد أن رماها ذلك العنصر على الأرض، وداستها أقدام العسكر، احتقنت روحك بالصراخ من ذلّ وألم، لملمتِ بقايا طفلك إلى صدرك، وأنت تدركين أنّ الأمومة امتياز مليء بالألم، حينها سمعتْ صراخَك السيّدةُ العذراء، فاستمرأت مرارتها.

أتذكرّك يا أمّي على مداخل فروع الأمن، لا يهمّك الشتم والإبعاد، تتطاولين على الجرذان المتسلّحة المرصوصة على طول الطريق، لمعرفة خبر عن ابنك، لم تخبرك الربّة إيزيس عن رهبة العالم الآخر وظلماته، ومخاطر الطريق إليه، لكنّك آثرت الرحلة وحيدةً، إلاّ من أمومتك والأمل. وكنتِ هناك، تحملين شيخوختك والعصا، تطوفين خلف المظاهرات السلميّة لحماية أبنائك، كلّ أبنائك الخارجين من "قمقم" الذلّ المهين. لم تكن عصا الساحر، كما لم تكن عصا موسى المخلّص، التي شقّ بها البحر ليعبر قومه، كانت عكّازة آخر العمر، التي تعينك في سنواتك الأخيرة مشفوعة بأمومتك الطاغية على كلّ مقدّسات الأنبياء والرسل.

رأيتك هناك، تحرسين البيوت التي غادرها أبناؤك في زمن القصف المُمطِر على البلدات والقرى، يتّسع حضنك ليتماهى مع الأرض والقمح والتراب، وتمتدّ يدك الحانية تلملم ما تبقّى من حياة في انتظار عودة الغائبين.

أتذكّرك تحملين "الشحاطة" وتضربين عناصر الأمن الذين داهموا بيتك في منتصف الليل لاعتقال ابنك، لكنّ أمومتك لا تنام، ولم يكن لديك سلاح يوازي همجيّتهم. يا أمّاً لا تعدم وسيلة لحماية أبنائها. وهناك كنت مشبوحةً ومعلّقة في زنازين الطغاة، لأنكِ اعترفتِ على نفسك بإدخال حليب الأطفال إلى "داريّا" المحاصرة، لتخليص ابنك من التهمة الموجّهة إليه، فكان احتمال الألم الجزءَ الأهمَّ من أمومتك، أنت المقدّسة التي تتجرّع الألم خلاصاً للأبناء.

من ينسى صورك في الحصار، على امتداد مدنٍ وبلداتٍ بحجم عهر هذا العالم ومدى نزيفه الأخلاقيّ، زرعتِ حطام البيوت ليقتات أبناؤك، غضبتْ "ديميتر" آلهة الطبيعة والنبات عند الإغريق، لتجدبَ الأرض، أمّا غضبك فأخصب قوتاً لأبنائك الجائعين. ومن ينسى وقع خطواتك على دروب اللجوء، تهزّ ضمائر من لا ضمائر لهم، تحملين متاعك الرثّ وحفنةً من صغار، جُدتِ عليهم بأمومتك الحانية تنتظرين رحمة ربّ طالما انتظرتها!

لم تكوني "ديانا" الرومانيّة، أو "أرتيمس" الإغريقيّة آلهة الصيد وحامية الأطفال، ولم تحملي قوساً ولا جعبة سهام، كنتِ الأمّ السوريّة العظيمة بعذاباتها وموتها وألمها والحياة.

وختاماً أتمثّل قول الكاتب اليونانيّ "ديمتري أفيرينوس": (مقدّسةٌ كلُّها، حجراً حجراً، هذه الأرض كوخٌ لآلهة سكنت معنا، نجمةً نجمة، وأضاءت لنا ليالي الصلاة، مشينا حفاةً لنلمسَ روحَ الحصى، وسِرنا عراةً لتُلبسَنا الروحُ، روحُ الهواء نساءً يُعِدْنَ إلينا هِباتِ الطبيعة).

في الحصار أيضاً كنت أبحث عنك

بشرى البشوات

أرغب حقيقة في معانقته لكنني لم أفعل كثيراً منذ سنوات الحصار.

فالشرك الذي طالما نصب لنا ووقعنا فيه تسعى دائما حضارة الرجل إلى تجديده، وما علينا سوى أن نحسن الوقوع فيه.

يُعبّر عن العلاقة بين الرجل والمرأة كظاهرة اجتماعية من خلال مؤسسات وبنى اجتماعية وثقافية ودينية، تبدو فيها سطوة الرجل, ومرّد سطوة الانتصار هذه إلى وهم التفوّق وحسم مسألة الصراع الزائف لأجله.

في سينما المخرج السويدي "انغمار بيرغمان" وبلحظة ما يعترف ممثلوه بجملة من الخطايا، الاعتراف بالخطيئة نتيجة الخروج إلى هذا العالم, والاعتراف بنمو طفلة في جسد امرأة، والاعتراف الأخير بأنّ هذه المرأة ربما تموت وقد فشلت في الحب وضاق العالم عن احتضان أحد لها. لكن في الحصار يستمر إبقاء المرأة مشغولة البال غير مرتاحة بتواتر مقيت، على المرأة أن تتدّبر النجاة من تلك العاصفة المُسمّاة "الحرب" التي قطعت كل ذلك اللحم وتركت كل أولئك النساء في نزيف مستمر.

يدخل حصار الغوطة سنته الرابعة تقريباً, ولم تنجح كل التقارير والبرامج والتحقيقات التي أعدت عن الحصار، في إيصال العمق والبعد الإنساني الحقيقي لمعاناة النساء، فالرجل المتحفز واليقظ والفعال، الرجل الذي يقفز هنا ويقاتل هناك ويرفض أن يتراجع، هو ذاته الذي نسي كيف يعانق الحبيبة. فالرجل الذي يبكي في حضن أمه ويعانق أخته، لا يستطيع أن يمطر الحبيبة أو الزوجة ولو بنظرة، في باطن العلاقة يصير الأمر مختلفاً. هناك حقيقة ترصدها مقاربة مختلفة لعلم النفس، وهنا نتذكر رأي عام النفس الأشهر "فرويد" من أنّ داخل الإنسان يتكوّن من ثلاث مستويات (الشعور- اللا شعور- والهذا), فحين يذهب هذا العلم في البحث بعيداً إلى ما "بعد الشعور", يضعنا أمام دلالة صادقة تفيد بأنّ القاع النفسي للرجل مغمور بالحصر ويضمر بعداً عقدياً في التعاطي مع المرأة الحبيبة. فالمرأة التي أودعت روحه في رحمها تحولت في قاع نفسه إلى رمز للموت، فيموت لأجلها لكن لا يستطيع أن يعانقها، في حين تبحث هي عن جسدها بين أجساد الأخريات في هذا البيت المحاصر الذي يضج بالنساء، شقيقات وأم، وزوجات أخوة.

نحن نميل إلى الوجع أكثر حتى لو حاربنا الشر، البشر يميلون إلى التصرف بغباء, كأنّ نتصرف منطلقين مما نسميه دوافع عليا، لا يمكن أن يكون كل هذا الدمار هو دمار عشوائي، إنّه تدمير ممنهج ويقصد منه قتلهاهي دون غيرها, أي قتل المرأة، وعليه فإنّ كل الخطابات التي هدفت إلى تقليص البؤس والفقر والنبذ وكل أشكال الإقصاء التي مورست ضد المرأة هي خطابات جوفاء.

تعيش المرأة تحت الحصار وخارجه, تعيش في الحياة حالة اغتراب قصوى في عالم يتكشّف يوماً بعد آخر عن كونه سجنها الكبير، في هذا العالم تحولت المرأة إلى موضوع سلعي، أدرجها الرجل في حضارة شاء أن تكون حضارته هو، بوصفها أحد أثمن الأشياء على قائمة السلع وأجملها. لتغدو المرأة كائن الاغتراب المضاعف، أولاً لأنها اغتربت في دنيا الرجال, وثانياً لأنها حين أحسّت بالاغتراب وخالجها التوق إلى الحرية، راحت ترى إلى ذاتها كما إلى العالم بعين الرجال، بمفاهيمهم وتصوراتهم فهي كمن استعار مرآة الرجل كي ترى ذاتها، فما رأت سوى شبح توهمت أنه المرأة.

في الحرب يموت الرجل ربما مرة واحدة في حرب اخترعها هو وسيوقفها هو، فيما موت المرأة مرّات مضاعفة، فلا الحرب حربها ولا السلم بيدها، ومع ذلك تبكي المرأة دماً على زوج أو أخ أو ابن أو حبيب أو قريب. في عالم لا يعرف الحصار, لن ترسل الأم أبنائها إلى الحرب، وستقول المرأة التي كانت في الحصار لن أبحث عنك بعد الآن، لأنك الآن هنا، هنا.

إعدامات تطالّ مدنيين في منبج، والمعارك القتالية محتدمة

كمال شيخو

طالت سلسلة الإعدامات التي ينفذها عناصر تنظيم الدولة الإسلامية 24 مدنياً على الأقل، من قرية البوير الواقعة على بعد عشرة كيلومترات شمال غرب مدينة منبج، بحسب شهود نجوا من الحادثة.

القرية كانت خاضعة لسيطرة قوات سورية الديموقراطية قرب مدينة منبج في محافظة حلب بشمال سوريا، لكنها تعرضت لهجوم وصف بأنه "عنيف ومباغت" شنهُ عناصر التنظيم في التاسع والعشرين من شهر تموز/يوليو الماضي، على عدة قرى في ريف منبج الشمالي الغربي، وتمكّن التنظيم بموجبه من السيطرة لساعات على هذه القرى، إلا انه سرعان ما انسحب إلى معقله بعد اشتباكات عنيفة مع قوات سورية الديموقراطية والمجلس العسكري لمدينة منبج.

وتتهم جهات محلية ودولية عناصر تنظيم "الدولة الإسّلامية" بأنها تستخدم المدنيين دروعاً بشرية في معركة مدينة منبج الواقعة على طريق إمداداتها الرئيسية بين سوريا وتركيا، على أثر خسارتها أمام تقدم قوات سورية الديمقراطية بعد أن أعلنت الأخيرة معركة لاستعادتها في 31 أيار/مايو الماضي من قبضة التنظيم الإسّلامي المتشددّ والذي يسيطر عليها منذ بداية العام 2014.

هدنة إنسانية

وتلقى العمليّة العسكريّة التي تقوم بها قوات سورية الديمقراطية في منبج دعماً جوياً من طيران التحالف الدوليّ وبمشاركة مستشارين عسكريّين من الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

وفي الثالث والعشرين من شهر تموز/يوليو الماضي، أعلنت قوات سورية الديمقراطية هدنة إنسانية لمدة 48 ساعة، تفضي بجلاء المدنيين والجرحى من المنطقة التي يسيطر عليها مقاتلو التنظيم المحاصرين بمركز منبج. والسماحّ بفتح "معابر آمنة" تتيح للسكان الفرار، في مقابل ترك القوات بعبور عناصر التنظيم المصابين والجرحى إلى مدينة الباب المجاورة.

بيد إنّ أمير منطقة الباب التابعة لسيطرة "تنظيم الدولة" رفض المبادرة، وأقترح صيغة ثانية نصت على: "فك الحصار عن المدنيين المرضى فقط بمنبج الذين يعانون من حالات صعبة في مدينة منبج، ليتجهوا نحّو مناطق قوات المجلس العسكري لمدينة منبج، مقابل أن يجري خروج جرحى التنظيم من المدينة"، كما نقلت إحدى صفحات "الفيسبوك" المقربة من التنظيم.

ولدى لقائه مع "طلعنا عالحرية" أكد شرفان دريوش الناطق الرسمي للمجلس العسكري لمدينة منبج وريفها أن: "المدنيين الأبرياء في منبج باتوا رهائن لدى التنظيم الإرهابي من أجل توظيفهم لغايات التنظيم المتطرف، هذا الأمر يكشف لنا مجدداً أن المدنيين في هذه الحرب أصبحوا ورقة مقايضة بيد عناصر داعش".

مدنيون عالقون

وأضاف دريوش: "أطلقنا المبادرة من أجل هذا الهدف سيما أننا لا نعتبر أنفسنا في حالة حياد تجاه حياة المدنيين وخلاصهم، بل نعتبرهم جزءاً من مسؤوليتنا الأخلاقية والقانونية من أجل الحفاظ على حياتهم، مثل مسؤوليتنا الأخلاقية حيال قواتنا العسكرية الدفاعية".

وتبعد مدينة منبج حوالي 40 كيلومتراً فقط عن الحدود التركيّة، و80 كيلومتراً شمال شرق مدينة حلب. وكان يبلغ عدد سكانها نحّو 150 ألف نسمة قبل اندلاع النزاع الأخير، أما سيطرة "تنظيم الدولة" عليها فكان بتاريخ 23 كانون الثاني/يناير من عام 2014.

وأكد درويش في ختام حديثه بأنّ قواته ملتزمة بقدر المستطاع بتأمين خروج آمن لأي مدني يرغب بالتوجه إلى المناطق المحّررة، وقال: "سنحمي كل من لديه القدرة على الفرار من قبضة داعش، كما نعمل على تأمين حياتهم إلى جانب المهام العسكرية الملقاة على عاتقنا في تحرير المدينة من رجس الإرهاب" على حد تعبيره.

وتمكّنت هذه القوات والتي تشكل وحدات حماية الشعب الكردية عمودها الفقري، من دخول منبج، لكنها لا تزال تواجه مقاومة تحول دون طرد الجهاديين الذين يستخدمون في مقاومتهم التفجيرات الانتحارية والسيارات المفخخة.

وبخسارة التنظيم مدينة منبج، يكون قد فقد المنفذ الاستراتيجيّ والوحيد الّذي يربط مناطق نفوذه في سوريا والعراق مع الحدود التركيّة، والّذي كان بمثابة طريق العبور الرئيسيّ للجهاديّين القادمين من الدول الأوروبيّة وبقيّة أنحاء العالم.

تزايد عددّ الفارين

وذكر ناشطون أن أكثر من 125 ضحية سقطت جراء غارة نفذتها قوات التحالف في قرية التوخار قرب منبج في ريف حلب بتاريخ 19 تموز/يوليو الجاري، غالبيتهم كانوا من النساء والأطفال.

ودعا رئيس الائتلاف الوطني المعارض أنس العبدة في العشرين من الشهر الماضي، التحالف الدولي إلى تعليق العمليات العسكرية بشكل فوري لإتاحة الفرصة للتحقيق المستفيض في هذه الحوادث.

وشددّ العبدة في رسالة خاطب فيها وزراء خارجية دول التحالف المجتمعين بالعاصمة الأمريكية واشنطن في العشرين من الشهر الماضي، على أن "هذه التحقيقات لا يجب أن تفضي إلى مراجعة القواعد الإجرائية للعمليات المستقبلية فحسب، بل أن تصب في محاسبة المسؤولين عن مثل تلك الانتهاكات الجسيمة".

ويقدّر عدد المدنيين العالقين بمدينة منبج عند حدود مئة ألف، بحسب نشطاء وسكان من المدينة تمكّنوا من الفرار إلى مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية. واستطاع أكثر من خمسين ألف الفرار من قبضة التنظيم، وكشف العديد منهم؛ أنه يوماً بعد يوم يزداد عدد الهاربين من المنطقة الخاضعة لسيطرة "تنظيم الدولة" على إثر اشتداد المعارك المحتدمة فيها.

نشرة اقتصادية

وائل موسى

غرفة الصناعة السورية في اجتماع مع رئيس حكومة النظام لدعم إعادة اقلاع المعامل المتوقفة

أوردت صحيفة الثورة الرسمية لحكومة النظام السوري خبراً حول اجتماع الحكومة برئاسة المهندس عماد خميس رئيس مجلس الوزراء مع اتحاد غرف الصناعة وقد ذكرت فيه تركيز الاجتماع على ما سمته بالشفافية والتكامل والتشاركية بين الحكومة والصناعيين لدعم واستمرار التنمية الاقتصادية والصناعية في المرحلة القادمة إلى جانب توطين الصناعات في مناطق إنتاجها وتحقيق تكافؤ الفرص لكل الصناعيين وتفعيل المدن الصناعية في حلب وحمص ودمشق وريفها وتقديم كل وسائل الدعم لإعادة إقلاع المعامل المتوقفة جزئياً أو كلياً.

وقد ورد في نص الخبر عن أن الاجتماع بحث الاتجاه المشترك للقطاعين العام والخاص لاستنهاض الواقع الصناعي وتعزيز المشاركة باتخاذ القرار الاقتصادي وفتح قنوات مباشرة للتواصل مع الصناعيين ورجال الأعمال ولا سيما من «ساهموا في الدفاع عن سورية». إضافة إلى «إلغاء الانتقائية» وتحقيق العدالة.

إلى هنا نتوقف عن النقل من الصحيفة وضمن مراجعة سريعة حول الواقع الصناعي في سوريا، ومن باب التذكير فقط، وبعد مرور أكثر من خمسة أعوام على انطلاق الثورة السورية وإصرار النظام الحاكم على اتخاذ سياسة التدمير لأجل الحفاظ على بقائه، فقدت سوريا خلال هذه الفترة عدداً من الصعب احصاؤه من المنشئات الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة التي كانت تحيي الاقتصاد السوري وتدعم اسواقه الداخلية، فقد بات على سوريا استيراد أبسط الصناعات مثل الأطباق الكرتونية المخصصة للبيض نتيجة توقف صناعتها، وتوقف عدد كبير من ورشات الخياطة ومصانع الألبسة وغيرها الكثير من الصناعات المهمة والمؤثرة على الواقع المعيشي، وبات أصحاب هذه المصانع بين مهجر ولاجئ.

وبالعودة إلى الخبر في صحيفة الثورة، لا يوجد أسئلة تطرح نفسها حول مصير هذه المصانع وأصحابها، فالجواب ورد في نفس الاجتماع من خلال التأكيد على التواصل مع الصناعيين ورجال الأعمال ممن <<ساهموا في الدفاع عن النظام السوري المجرم>>، أما عبارة «إلغاء الانتقائية» وتحقيق العدالة، فهي برسم المفسرين على أهواء النظام لتحقيق العدالة للمستفيدين من وجوده من تجار الدماء الذين لا يزالون يستغلون وجود النظام حتى آخر رمق لتحقيق مكاسبهم على حساب دماء وشقاء الشعب السوري متخذين من شعار النظام (الأسد أو نحرق البلد) ذريعة لهم

الأمن الغذائي في خبر كان والنظام يطلق مشروعاً لتشجيع الزراعة الأسرية ويسعى لمنحة من برنامج الأغذية العالمي

لم تشفع آلة الحرب لمساحات سوريا الزراعية مما أدى إلى انخفاض كبير في المساحات المزروعة انعكس على الأسواق بنقص كبير في المواد الغذائية حتى استدعت الحاجة إلى الاستيراد لتعويض النقص.

إلا أن الاستيراد ليس بكفيل دائم لمعالجة الأزمة الغذائية، وتسعى الحكومة السورية لإطلاق مشروع يشجع على الزراعة الأسرية وذلك بتمويل 5000 أسرة في السنة الأولى للمشروع موزعة على 50 قرية في محافظات ريف دمشق وطرطوس وحلب واللاذقية وحماة، وتظن حكومة النظام بأن مشروعها كفيل بتأمين الاكتفاء الذاتي للأسر المحتاجة وبشكل خاص للعائلات شديدة الفقر وذوي الشهداء والعائلات التي تعيلها النساء.

وتعريف الأمن الغذائي بحسب المنظمة العالمية للغذاء والزراعة (الفاو)، هو توفر الإمكانية الفيزيائية والاقتصادية-الاجتماعية لكافة البشر للحصول على الغذاء الكافي والصحي الذي يؤمن العناصر الغذائية الضرورية للقيام بفعاليات الحياة الصحية.

فالأمن الغذائي يتطلب توفر الجوانب التالية:

- توفر كميات كافية من الغذاء بنوعية جيدة.
- توفر إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد والأسر.
- توفر شروط التغذية الجيدة بما فيها الوجبات المنتظمة، الصحية، الماء النظيف والشروط الصحية-الصحة العامة.

حذرت المنظمة الدولية من انهيار النظام الزراعي في سوريا بسبب الحرب، إذ "ستدخل البلاد في مواجهة صعبة لتوفير الغذاء لسكانها ولسنوات كثيرة".

وقدرت "الفاو" العجز في القمح السوري في 2015 بنحو 800 ألف طن عن حاجة السوق المحلية، التي تقدرها مؤسسة تجارة الحبوب السورية بنحو 3,2 مليون طن.

وفي بيان صحفي مشترك صادر عن الفاو وبرنامج الأغذية العالمي في روما، 29 يوليو 2016 – في تقرير قدمتاه إلى مجلس الأمن الدولي، حذرت منظمتان أمميتان من أن النزاعات الطويلة في 17 بلداً تسبب الانعدام الشديد في الأمن الغذائي لملايين الناس وتعيق الجهود الدولية للقضاء على سوء التغذية.

ووفقاً لسلسلة جديدة من البيانات الموجزة الخاصة بسبعة عشر بلداً أعدتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الغذاء العالمي تأتي سوريا في المرتبة الثانية حيث يحتاج 8.7 مليون شخص، أي 37 بالمائة من عدد السكان قبل الأزمة، إلى مساعدات غذائية وتغذوية ومعيشية عاجلة.

يأمل النظام السوري في سعيه للحصول على منحة من برنامج الأغذية العالمي لتتميم مشروعه المقتصر على الأماكن التي يستطيع الوصول إليها متجاهلاً دوره في الاخلال بالأمن الغذائي ومساهمته في تجويع المناطق المحاصرة.

السوريّ ياسين الحاجّ صالح يبحث في "الثقافة كسياسة"

طلعنا عالحرية

"الثقافة كسياسة" عنوان الكتاب الفكري الجديد للكاتب السوريّ ياسين الحاجّ صالح، والصادر حديثًا عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر، وفيه يتناول المؤلف الدور المنوط بالمثقفين ومسؤولياتهم الاجتماعية في زمن الإستبداد والتسلط، ومن وصفهم بـ"الغيلان". جاء على غلاف الكتاب الخارجي: "الثقافة قوة سياسية بما هي ثقافة، بما هي شكل من أشكال العمل العام له شخصيته الخاصة وكرامته الذاتية. من واجب المثقفين أن يتدخلوا في السياسة في كل وقت، في أوقاتنا الدموية اليوم خاصة، وأن يقولوا كلامًا واضحًا عن السلطة وعن السجن والتعذيب والعنف والتمييز والقتل والمنفى والكراهية والتحقير والتعصب والعنصرية". مضيفًا: "لكن هناك شيئاً واحداً أسوأ من أن يعمل المثقفون كسياسيين عمليين. هو زعم المثقف بأن مجاله هو الفكر أو الفن، وأنه لن (يُلوّث) نفسه بالسياسة وشؤونها. في مثل شروطنا الراهنة، هذا المسلك استراتيجية تبرر الراهن دومًا، ولا تبرر غيره. حين يُقتل الناس بكل طريقة، حين يُذلّون ويهانون، حين يحاصرون ويُجوَّعون ويموتون جوعًا، وحين يكون ذلك سياسة عامة شعارها هو (الجوع أو الركوع)، حين تُغتَصب النساء والأطفال في مقرات أجهزة الأمن، حين يُقتل المئات منهم بالغازات السامة خلال ساعة، حين يدفنون تحت أنقاض بيوتهم المقصوفة بالبراميل المتفجرة؛ فإن من يتعالى حينها على السياسة فاقد للإحساس وللإنسانية ذاتها، ويغلب أن يكون هذا التعالي قناعًا للانحياز إلى الأوضاع القائمة، وهو يجرد نفسه من القدرة على إدانة قتلة آخرين إدانتهم واجبة: "داعش" وأخواته. هذا أصل بعض صمت الصامتين؛ تصمت لُزمن طويل على قاتل تواليه، فلا يبقى لك وجه للكلام على قاتل صاعد تعاديه".

ويرى صاحب كتاب "بالخلاص يا شباب"، في مؤلفه الذي جاء في 288 صفحة من القطع الكبير، وهو الكاتب الليبرالي الديمقراطي، ذو التوجهات اليسارية غير الأيديولوجية، وهو من الناقدين للنظام السوري والمتناولين لشأن الإسلام السياسي، يرى أنه "لا يمكن للخوف أو لعواقب قول الحقيقة أن يكون مسوّغًا كافيًا للالتزام بمحرّمات يُفترض أن تحدّيها وانتهاكها هو تعريف المثقف بالذات حتى قبل أن يكون واجبه". مؤكدًا أن الموضوع "أهم من أن يُسكت عنه من جهة، والمعنيون فئة يتمتع أفرادها بحصانة نسبية أكبر من غيرها من جهة ثانية". من سيرة ومسيرة مثقف عضوي.. يُعد الكاتب ياسين الحاجّ صالح من أبرز المثقفين السوريين والعرب العضويين ومن أكثر الكتاب تواصلًا مع الشباب عبر مواقع التواصل الإجتماعي. ومع اندلاع الثورة السورية في آذار/ مارس 2011 اعتبر من منظّري الحراك الشعبي

السوري الرئيسيين. والحاجّ صالح سجين سياسي سابق في معتقلات النظام السوري، حيث اعتقل سنة 1980 بتهمة الإنتماء إلى تنظيم شيوعي، وقضى في السجن 16 سنة. وهو من مواليد الرقة 1961، وقد غادر العاصمة دمشق إلى ريفها وتحديدًا إلى الغوطة الشرقية بعد عامين من انطلاقة الثورة، ليعيش حوالي ثلاثة أشهر في بلدة دوما الثائرة قبل أن ينتقل إلى مسقط رأسه (الرقة)، التي كان قد احتلها تنظيم "داعش" الإرهابي ما أجبره على متابعة التخفي إلى أن غادر في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2013 إلى اسطنبول حيث يقيم حاليًا.

وكان أن اختطفت زوجته الناشطة السياسية سميرة الخليل، والتي كانت قد قضت قبل الثورة أربعة سنين بمعتقلات الأسد الأب، في التاسع من كانون الأول/ ديسمبر 2013 مع رفيقتها الناشطة رزان زيتون وزوجها المحامي وائل حمادة، وصديقهم الناشط الحقوقي ناظم حمادي، وذلك من قبل معارضين متشددين في مدينة دوما بالغوطة الشرقية، بسبب نشاطاتهم السلمية الداعمة للحراك

الثوري ضد نظام بشار الأسد!.

ينشر الحاجّ صالح في العديد من الصحف والمجلات العربية، وله تأثير واسع في الساحة الثقافية السورية والعربية. وكان أن ساهم في بدايات العام 2012 مع مجموعة من الكتاب والباحثين السوريين في تأسيس "مجموعة الجمهورية لدراسات الثورة السورية"، التي تحولت إلى منبر ثقافي وفكري لتغطية الشأن السوري خلال سنوات الثورة. وقد صدر له من الدراسات والكتب، دراسة بعنوان: "سوريا من الظل: نظرات داخل الصندوق الأسود"، صدرت عام 2010 عن دار جدار للثقافة والنشر. وفي العام 2011 صدر كتاب "أساطير الآخرين: نقد الإسلام المعاصر ونقد نقده"، عن دار الساقي البيروتية، والذي يساجل فيه تيارات الإسلام السياسي ويطرح أسئلة استشكالية عن جملة القضايا الفكرية والسياسية والأخلاقية التي يطرحها وضع (الإسلام) في العالم المعاصر. وفي العام 2012 صدر له كتاب "السير على قدم واحدة" عن دار الآداب البيروتية، وفيه يتناول قضايا متفرقة في الشأن السوري، كنقد الخطاب الرسمي وممارسات نظام الأسد". وفي نفس العام (2012) أصدر ياسين الحاجّ صالح، كتابه الأبرز "بالخلاص يا شباب"، عن دار الساقي (بيروت)، مستعرضًا 16 عامًا من عمره قضاها في معتقلات نظام الأسد الأب، طارحًا فيه تأملاته العميقة التي راودته في المعتقل وبعد المعتقل، وكيف استطاع "ترويض وحش السجن" وتحويله إلى تجربة انعتاق حقيقية.. انعتاق عبر الصراع مع السجن ومع النفس ومع الغير، وعبر التعلم من الرفاق ومن الكتب.

باحثون يطلقون موقع "معهد العالم للدراسات" لرصد ما يجري في سوريا

أطلق باحثون ومثقفون سوريون في تركيا قبل أيام، الموقع الإلكتروني لـ"معهد العالم للدراسات". وجاء في تعريف المجموعة للموقع أنه "مِنَ "العالَم": الموقع الإلكتروني، راهنًا، إلى "العالَم": المعهد البحثي، في مرحلة قريبة قادمة، تكمن ثيمةٌ أساسية لدى فريق العمل في تأكيد جدل المحلية والعالمية بشكلٍ عام، وفيما يتعلق بالوضع السوري تحديدًا. فإذ تتكشف، تدريجيًا، مُستتبعات مايجري في سوريا منذ خمس سنوات، سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وأمنيًا من جهة، وإقليميًا ودوليًا من جهة أخرى، يبدو مسار الثورة السورية، باضطرادٍ، مثالًا صارخًا على كثافة ذلك الجدل المحلي / الدولي بدرجة غير مسبوقة في التاريخ المعاصر على الأقل".

وأشارت إدارة الموقع إلى أن المجال أمام الخبراء والمختصين والأكاديميين والمثقفين، السوريين والعرب وغيرهم، للمشاركة فيه، باللغتين العربية والإنجليزية، من خلال نشر مقالات وأوراق وأبحاث لهم تتعلق باهتمامات الموقع، والتي أبرزها إنجاز تراكم معرفي عن الموضوع السوري تحديدًا.

ويمكنكم زيارة موقع المعهد على الرابط التالي: http://alaalam.org/ar

التشكيلي دلدار فلمز يرسم "الألم السوري"

أنجز الفنان التشكيلي السوري دلدار فلمز مؤخرًا مجموعة رسومات حملت عنوان: "الألم السوري"، ودلدار من مواليد مدينة القامشلي 1970، وهو يقيم حاليًا في سويسرا، وله كتابات في النقد التشكيلي والأدبي في الصحافة العربية والمحلية. وصدرت له عام 2003 مجموعة شعرية بعنوان "عاش باكرًا"، وله النقد الفني كتاب بعنوان "تاريخ الرسم" صدر عام 2011. وعمل في عدد من الأعمال الدرامية والسينمائية، كما صمم عدداً من أغلفة الكتب والمجلات.

صدور الترجمة التشيكية لرواية "رهائن الخطيئة" للسوريّ هيثم حسين

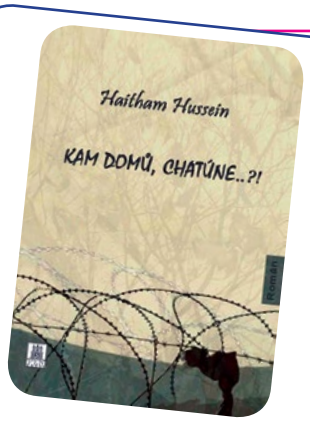

صدرت مؤخرًا، في مدينة براغ بجمهورية التشيك النسخة التشيكية من رواية "رهائن الخطيئة" للسوريّ هيثم حسين، بترجمة الأكاديمية التشيكية يانا برجيسكا، وتقديم الشاعر والكاتب التشيكي يرجي ديدجيك، رئيس "نادي القلم التشيكي". وقد صدرت الترجمة بالتعاون بين "نادي القلم التشيكي" ومنظمة "مبادرة من أجل سوريا الحرّة" في التشيك. كما تم اختيار عنوان مختلف في الترجمة التشيكية عن العنوان الأصلي للرواية وهو "أين بيتك، خاتونة..؟!".

وكانت رواية "رهائن الخطيئة" قد صدرت سنة 2009 عن دار التكوين في دمشق، وهي تعالج إشكاليّة الحدود الواقعة بين سوريا وتركيا بأبعادها المختلفة، السياسيّة، الدينيّة، الفكريّة، والاجتماعيّة، عبر شخصيّات متعدّدة، منها مَن يرتهن لتلك الحدود ويتقيّد بها، ومنها من يتجاوزها ويتخطّى كلّ العقبات الموضوعة. ويكون التقسيم الجغرافيّ شرارة تقسيم اجتماعيّ، حيث الأكراد موزّعون على طرفي الحدود.

والروائيّ هيثم حسين من مواليد مدينة عامودا 1978م بمحافظة الحسكة، ويقيم حاليًا في أدنبرة بالمملكة المتحدة. وله عدد من الأعمال، منها: رواية "آرام سليل الأوجاع المكابرة" (2006)، و"إبرة الرعب" (2013)، كما صدرت له عدة دراسات في النقد الروائيّ.

"وداعًا للحياة.. كمهنة قديمة".. للكردية السورية دلشان انقلي

صدر حديثًا عن مؤسسة "بدرخان للطباعة والنشر في العاصمة العراقية بغداد، ديوان شعر بعنوان "وداعًا للحياة.. كمهنة قديمة" للشاعرة الكردية السورية دلشان.

ووفقًا لصحيفة "المستقبل" اللبنانية، فإن قارئ دلشان يشعر أنه أمام طفلة أمكنها بطريقة ما أن تقول شعرًا رائقًا أو شاعرة وجدت نفسها بالغة من دون أن تقصد ولذلك فهي في حالة حنين وبحث دائم عن الذكريات مرتبطة برائحة الأمكنة، وتوغل في ذاكرة الجغرافية والزمنية.

ومما جاء على صفحة الغلاف الخارجي للديوان بقلم الروائي السوري خالد خليفة: "منذ زمن طويل عرفت دلشان، لم أعد أذكر بالضبط متى تعرفت إليها لكنها كانت ولا تزال رفيقتي المقربة، طوال سنوات كنت أنتظر أن تكتب شيئًا، لكنها كانت تخبرني دومًا عن رهبة الكتابة، كنت أصمت كعادتي إذا لا يليق أن تورط أحدًا بذلك الألم الذي يدعى كتابة، لذلك لم أفاجأ بها حين كسرت في النهاية حاجز الخوف ونفضت الغبار عن ذاتها المختبئة".

طلعنا عالحرية

أوقفوا تجنيد الأطفال